



PROVISIONAL

A/38/PV.29

17 October 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، الساعة ١٠/٠٠

(بنما)

السيد ايويكا

الرئيس :

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمات :

السيد كافي (جزر القمر)

السيد ولد منيخ (موريتانيا)

السيد مانغوندي (زيمبابوي)

السيد غاليمور (جامايكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فسينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64169/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد كافي (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود في البداية سيدى ه ان اقدم لكم باسم وفد بلادى تهنتي الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . واننا مقتنعون بأن خبرتكم الطويلة التي حصلت عليها عن طريق القيام بالمهام الكبيرة التي اولكت اليكم ه وبصفة خاصة بوصفكم مثالا دائما لدى الامم المتحدة ه وباعتباركم وزيرا لخارجية بنما ه كل ذلك يمثل ضمانا لحسن سير اعمالنا في الوقت الذي تبحث فيه جميعتنا المشكلات الخطيرة التي تهدد التوازن في العالم واسمحوا لي ايضا ه سيدى الرئيس ه ان اتقدم بالتهنئة لسلفكم السفير ايمرى هولاي من هونغاريما الذي اذات كفاءته وتفانيه الى حسن سير اعمال الدورة السابقة . واعتنم كذلك هذه الفرصة كي احيي بصفة خاصة الامين العام لمنظمتنا السيد خافيير بيريز دى كوبيار على الجهود المستمرة التي يبذلها دفاعا عن المبادئ المقدسة لمنظمتنا وحفاظا على السلام في العالم .

ويسر وفد بلادى ان تشارك معنا الان الدولة ١٥٨ التي انضمت الى منظمتنا وهي سان كريستوفر ونيفيس . اننا نتعاطف معها تماما ونتمنى لها كامل النجاح في ظل الاستقلال الذي حصلت عليه .

ومثل الاعوام السابقة ه نحن نجتمع الان في هذه الجمعية لكي نقيم تقييما شاملا للاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في العالم . وللاسف ان علينا هذا العام ان نرجع الى الواقع . ان الاوضاع الدولية سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي قد ازدادت تدهورا . وكيف يمكننا القول خلاف ذلك عندما نرى في الوقت الحالي انه لا توجد قارة من القارات الا وبها بؤر عديدة للتوتر . ان المبادئ المقدسة الواردة في ميثاق منظمتنا قد انتهت وانتبكت في بعض الاوقات . ان القوة تغلب على القانون والعدالة . والحوار والتعاون يخضعان امام الكراهية والعنف .

ان الحادث المأسوي لطائرة خطوط طيران كوريا الجنوبية التي اسقطها السوفييات وراح ضحيتها اكثر من ٢٦٠ شخصا يعد مثالا حيا للاثار الخطيرة التي يمكن ان تترتب على التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ومن المؤكد انه ايا كان السبب الذي دفع الطائرة الى الخروج عن مسارها ، فان هذا لا يمكن ان يبرر تدويرها الذي ترتبت عليه هذه الخسارة في العديد من الارواح البشرية .

منذ بضعة اسابيع كنا نحتفل بذكرى مؤلمة هي مذابح صبرا وشاتيلا الفلسطينية ان مسؤولية اسرائيل المباشرة عن هذه المذبحة الجماعية قد وضحت بشكل كامل عن طريق الاستقصاءات المختلفة التي تمت ميدانيا . واليوم علينا ان نعلن ان الاوضاع في الشرق الاوسط لم تتطور مطلقا . ان اسرائيل قد رفضت الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة رغم القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمتنا . والاكثر خطورة ان المستوطنات اليهودية تتعدد في هذه الاراضي ويصحب عطية اقامتها هجمات قمعية موجهة ضد السكان العرب الفلسطينيين الذين لا تنسب اليهم الا تهمة الرغبة في العيش على اراضيهم . ونحن نعلم تماما ان الكيان الصهيوني لا يقوم بمثل هذه الاعمال الا اذا كان مدعما دبلوماسيا وماديا من حلفائه .

اننا سوف لا نتوقف عن تكرار انه لا يمكن ان يحل السلام الدائم والعاقل فـ في الشرق الاوسط الا اذا ضمنت الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، والا اذا مورست هذه الحقوق بشكل فعال . لقد ورد ذلك في روح اعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي المكرس لمسألة فلسطين الذي انعقد في جنيف في شهر آب/اغسطس الماضي . وانطلاقا من هذا المبدأ فمن المعروف ان اية مفاوضات تستهدف حل مشكلة الشرق الاوسط لا بد ان تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وأود مرة اخرى ان اغتنم هذه الفرصة لأؤكد تأييد بلادي الكامل لشعب فلسطين في كفاحه الذي لا يعرف الكلل لاستعادة كرامته .

ان الوضع السائد الان في لبنان الذي كان ارضا للسلام ، وضع يثير القلق الشديد . اننا نشعر بهذا القلق بسبب وجود القوات الاجنبية التي لا تزال تحتل هذا

البلد بشكل غير مشروع وتنتهك حقه المطلق في ممارسة سيادته . لقد حان الوقت ان يستعيد الشعب اللبناني الذي يود العيش في ظل السلام والامن ، كرامته . ان وقف اطلاق النار الذي تم مؤخرا في لبنان بفضل وساطة المملكة العربية السعودية التي نحى جهودها قد احيا بعض الامال ، ولهذا فاننا نؤيد اية مبادرة تستهدف المصالحة بين ابنا هذا البلد حتى تتمكن حكومته الشرعية من ممارسة سلطاتها على مختلف اراضيها الوطنية . وان هذا يتضمن بوضوح وقف اى تنافس للحكومات الاجنبية بشأن لبنان .

ان الحرب بين الشقيقتين ايران والعراق تؤدي الى العديد من الخسائر في الارواح في كلا البلدين . ورغم الجهود التي بذلتها منظمتنا ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ومجلس التعاون لدول الخليج العربي لدفع كلا الطرفين المتحاربين الى مائدة المفاوضات ، لا تزال الحرب مستمرة بسبب التشدد والكراهية . ان بلادى التي ارسلت بعثة اقتاع الى طهران وبغداد لا تزال تشعر بالقلق الشديد بسبب هذا الموقف خاصة ان هذه المواجهة تهدد دولتين اسلاميتين كل منهما عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي وفي حركة عدم الانحياز . ونحن نحى عروش وقف اطلاق النار التي أيدتها حكومة العراق في العديد من المرات والتي لم يكن لها للاسف اية استجابة من حكومة ايران .

اننا نكرر ندائنا الى كلتا الدولتين لتقوموا بوقف اعمال العدوان فورا وفقا للمبادئ المقدسة للتضامن والاخوة الاسلامية الواردة في القرآن الكريم .

ورغم مقاومة شعب افغانستان الذي نحى شجاعته ، فان افغانستان لا تزال تفقد قواتها الحيوية . فهناك اكثر من ثلاثة ملايين من الافغان سقطوا في عذبة الحرب وسار غيرهم في طريق اللجوء والنفي . ان هذا الموقف يمثل دونا شك تهديدا خطيرا للامن والسلم في هذه المنطقة .

أود أن أؤكد مرة أخرى مساندة بلادي الكاملة لشعب افغانستان . اننا نطالب بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من هذه الدول وفقا لقرارات منظماتنا ذات الصلة .

اما فيما يتعلق بكمبوتشيا ، فاننا نرى أن هناك خيبة أمل عميقة لان قرارات الجمعية العامة التي تطالب الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاجنبية من هذا البلد لم تنفذ وظلت حبرا على ورق . ان شعب كمبوتشيا الذي عانى طويلا من الحرب من حقه أن يتمتع بالسلام والحرية ؛ الا ان هذا لا يمكن تحقيقه الا اذا سمح له بأن يختار بحرية ، بعيدا عن أى تدخل خارجي ، نظام الحكم الملائم له .

ما زال الوضع في شبه جزيرة كوريا مجمدا . ورغم تأكيد كل من الدولتين ، دولة الشمال ودولة الجنوب على رغبتهما في التوصل الى اتفاق ، فانه لم يتم اتخاذ أية خطوة حاسمة حتى الآن تحقيقا لاعادة توحيد هذا البلد بالوسائل السلمية . ومن هنا فاننا نتوجه بندا الى كلا الجانبين بان يستمرا في البحث عن ايجاد حل عادل ودائم ، لان كوريا الموحدة تمثل ضمانا للأمن والاستقرار في تلك المنطقة .

ان الاوضاع في الجنوب الافريقي مازالت متفجرة وتثير أقصى درجة من القلق للمجتمع الدولي .

ان بلادي التي تدين نظام الفصل العنصري البشع الذي يمارسه نظام بريتوريا تؤيد بلا تحفظ كفاح شعب ناميبيا بقيادة مثله الشرعي والوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

نحن مقتنعون تماما بأن تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي حظي بتوافق الآراء الدولي يمكن أن يؤدي الى التوصل لتسوية سلمية تفاوضيه لهذه المشكلة الاليمة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب بالمبادرات الاخيرة التي اخذ زمامها الأمين العام لمنظمتنا ، الذي وجد أنه من الضروري أن يقوم ببعض الاتصالات لتسهيل ايجاد

حل لهذا النزاع ومن ثم فانه يقع على عاتق مجموعة الاتصال ان تبذل الجهود المطلوبة للوفاء ، رغم العقبات بالمهمة التي عهدت منظمنا بها اليها . والمجتمع الدولي ، من جانبه ، لابد من أن يبذل كل الجهود لضمان الوجود لدول خط المواجهة انغولا ، وموزامبيق ، وزامبيا ، وزمبابوي وبوتسوانا حتى تتمكن هذه الدول من أن تنمي نفسها في ظل السلام والأمن .

ان الوضع في تشاد يستحق منا اهتماما خاصا . ان هذه الدولة وهي عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الافريقية تعيش منذ أكثر من ستة أعوام مأساة حرب اهلية مع كل ما يصحبها من آلام وخسائر في الارواح . واليوم بعد تدخل القوات الاجنبية ، تم تدويل هذا النزاع مما يهدد بالخطر فرصة المصالحة الوطنية . وقد رحبنا بالنداء الذي وجهته سلطات نجامينا مؤخرا بأن يبذل كل أبناء تشاد الجهود المطلوبة للتغلب على خلافاتهم حتى يجتمعوا سويا وحتى يحققوا الوفاق الوطني والسلام . ونحن نشجعهم على السير في اطار المصالحة هذا . ونحن مقتنعون تماما بأن أي حل لنزاع تشاد من الضروري أن يتضمن احترام سلامة أراضي هذه الدولة وبالتالي انسحاب كل القوات الاجنبية .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فاننا نغتنب بالتزام المغرب الذي أعلنه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني من فوق هذا المنبر في ٢٧ أيلول / سبتمبر الماضي ، باجراء استفتاء حول تقرير المصير بشأن الصحراء الغربية . ان تنظيم هذا الاستفتاء الذي يتفق مع قرارات مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في نيروبي ، يمثل خطوة نحو التسوية السلمية لهذه المشكلة .

ان بلادى على غرار كل الدول الساحلية الواقعة على المحيط الهندي مازالت تشعر بالقلق بسبب تزايد الوجود العسكري في تلك المنطقة . ان هذا الوضع يثير التوتر ويزيد من حدة التنافس بين الدول العظمى . اننا نكرر هنا مرة أخرى ارادتنا بأن نجعل من تلك المنطقة منطقة سلام حقيقية وفقا للقرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) الصادر عن منظمنا . ونأمل بقوة أن يتم عقد المؤتمر الدولي المقرر له أن يعقد في كولومبو عاصمة سرى لانكا .

ان الصورة القاتمة التي عرضتها عليكم هنا وبسرعة بشأن السياسة الدولية تستمر للأسف نتيجة للاوضاع الاقتصادية الدولية التي تشهد ازمة لا مثيل لها من الثلاثينات . ان اسباب هذه الازمة هي كما يلي : التضخم والفوضى في النظام النقدي الدولي مع ارتفاع مستمر في اسعار الفائدة ، والعودة الى بعض السياسات الحمائية والممارسات الحمائية في التجارة والكساد ، والتنمية غير المتساوية بين الأمم وغيرها من الحقائق التي لا أريد الاشارة اليها هنا .

وهذه الدورة تعقد بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذي انعقد في بلغراد من ٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه الماضي . ان النتائج غير المشجعة التي سجلناها بعد هذا الاجتماع تظهر تماما تشدد بعض البلدان المتقدمة النمو التي لا تدافع بعناد الا عن مصالحها الخاصة .

ان الانتعاش الذي نتطلع اليه والذي لا يبرز على الاطلاق يوضح تماما أن الحلول الجزئية التي يستخدمها كل جانب للتغلب على المشكلات الهيكلية التي يشهد ها الاقتصاد العالمي ، هي حلول غير كافية . وفي رأينا المتواضع فان النهج الشامل وحده الذي يشمل كل المعطيات لهذه الاوضاع المعقدة ، وبصفة خاصة المشكلات المالية العنيفة للعالم الثالث ، هو أفضل السبل للتغلب على هذه الازمة . وبالفعل فان بلدان العالم الثالث تشهد انخفاضا مستمرا في اسعار المواد الأولية مما يخفض من ايرادات صادراتها ، وبالتالي من موارد الدولة ، في وقت نجد فيه أن ثقل الدين يصبح عبئا ثقيلا لا يمكن تحمله .

ان هذه الازمة التي تصيب الاقتصادات الهشة للبلدان الأقل نموا تزيد تخلفها ، شدة وتجعل من الصعب دخولها في الاسواق المالية الدولية اذ شمة اتجاه متزايد الى عدم الاقراض الا للدول الاكثر ثراء .

ان جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، على غرار الدول الأخرى الأقل تقدما ، تعد ضحية لهذه الفوضى في النظام الاقتصادي الدولي . وبالفعل فنحن بلد جزري حصل على استقلاله حديثا وله موارد محدودة للغاية . ولقد سجلت جزر

القمر منذ ١٩٧٧ انخفاضاً مستمراً لمعدل متوسط القدرة الشرائية ، وانخفاضاً منتظماً في الدخول من العملات الأجنبية بالنسبة لكل فرد . ان هذا الوضع يسيء الى حد بعيد لجهود الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي التي تقوم بها حكومة جزر القمر . وتنوى حكومة بلادي ان تبذل كل الجهود لكي تخرج دولتنا الشابة من الدائرة المغلقة للتخلف .

وهكذا فانه تحت قيادة السيد أحمد عبدالله الرحمن ، رئيس الجمهورية ، انتهجت حكومة جزر القمر سياسة للتنمية تستلهم أهدافها وأولوياتها توصيات برنامج العمل الجديد واستراتيجية منروفيا و خطة العمل والوثيقة الختامية للاغوس . ان استراتيجية التنمية هذه واردة في الخطة المتوسطة المدى ١٩٨٣-١٩٨٦ و واردة كذلك في الوثيقة الوطنية التي اعدتها حكومة بلادي والتي ستعرض على اجتماع المائدة المستديرة للمانحين الذي سيعقد في موروني عاصمة بلادي في نهاية النصف الاول لعام ١٩٨٤ . وخطة الحكومة خلال السنوات الثلاث القادمة تستهدف اساسا الزيادة بطريقة ملموسة لمعدل النمو . وتحقيقا لذلك هناك عدد من التدابير التي تم وضعها والتي تستهدف ، من جملة أمور ، اصلاح الحالة المالية العامة واعادة هيكلة جهاز الانتاج ، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والاجنبية عن طريق اتباع سياسة لتوزيع القروض .

ومع ذلك ، فإننا على اقتناع بأن الجهود التي تبذلها حكومتنا من أجل تحسين الحالة ، مهما كانت تلك الجهود حميدة ومع أنه سيكون لها آثار معكزة على الصعيد الاجتماعي . لا يمكن أن تؤدي وحدها الى التغلب على المشاكل الهيكلية التي تعيق النمو الاقتصادي في بلدنا . ولهذا فان الدعم المتزايد من جانب المجتمع الدولي يعتبر أمرا ضروريا . فضلا عن ذلك ، فان هذا ما أوصى به قرار الجمعية العامة ١٥٤ / ٣٧ الصادر في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، بعنوان " تقديم المساعدة الى جزر القمر " .

وعلى أساس هذا القرار ، أود أن أوجه نداء مخلصا الى المجتمع الدولي بمجموعة ، والى كل المؤسسات والمنظمات المانحة للمساعدة ، والى جميع البلدان الغنية ان تساعد جزر القمر في كفاحها ضد التخلف .

واننا على اقتناع بأن اجتماع الطاولة المستديرة لمقرضي رؤوس الأموال ، دعما لجزر القمر ، الذي اشترت اليه على التو ، سيمثل فرصة لأن نستجمع في بلادنا ككل النوايا الحسنة ولان يظهروا لنا تضامنهم وتأييدهم .

لا أود أن أحتتم كلمتي هنا دون أن اتحدث عن مشكلة تعتبر مصدرا نشغالا رئيسي بالنسبة لحكومة وشعب جمهورية جزر القمر الاسلامية . وهذه المشكلة لاتخص جزر القمر وحدها ، حيث أنها تشغل في أكثر من جانب من جوانبها القارة الافريقية وكذلك المجتمع الدولي بأسره . وأشير هنا بالطبع الى مشكلة جزيرة مايوت القمرية .

سنعود الى هذه المسألة لانها نظرا لعدم ايجاد حل لها حتى الآن ، لاتزال تدرج كل عام في جدول أعمال الجمعية العامة . وبالتالي ، فانها ستكون موضع مناقشة خاصة فيما بعد . لقد أردت فقط أن أؤكد مرة أخرى في الوقت الحالي تصميم حكومة وشعب جزر القمر على الكفاح حتى تحقيق انتصار قضيتهم العادلة .

ما هو حقا جوهر هذه المسألة ، انها ليست سوى انتهاك خطير لأحد المبادئ المقدسة في ميثاق منظمتنا ، ألا وهو انتهاك سلامة بلادى الاقليمية ، وبهذا تحرم بلادى من حقها المشروع في ممارسة سيادتها على جزء من أراضيها الوطنية .

ان جميع الدول ، أيا كان حجمها ، متساوية في الحقوق . ولهذا السبب ، لا ينبغي أن نكيل بمكيالين عند ما تتعلق المسألة بضمان احترام المبادئ المقدسة المتعلقة بسلامة الأراضي والسيادة الوطنية . اننا ، من جانبنا ، على استعداد تام لاجراء الحوار والتشاور للتوصل الى حل عادل لهذه المشكلة وفقا لتوصيات القرار ذي الصلة الصادر عن منظمتنا .

لقد حان الوقت لأن يسمع صوتنا . وحان الوقت لأن تتمكن بلادي ، التي يطلق عليها على سبيل السخرية " البقرة ذات الأرجل الثلاث " ، من استعادة رجلها الرابعة ، أي جزيرة مايوت ، حتى يمكنها أن تعمل على تنمية امكانياتها بشكل متسق تحقيقا لمصلحة سكانها .

ولذلك فاننا نوجه نداء بروح من الصداقة الخالصة الى الحكومة الفرنسية بأن تتخذ الخطوات الضرورية التي من شأنها أن تفضي الى تسوية هذه المشكلة . وفي الختام ، اسمحوا لي أن أعبر عن بعض الافكار التي تحتاج الى التكرار في أغلب الاحيان ، حتى وان كانت ماثلة في أذهان بعض الاعضاء .

في هذا العالم المضطرب الذي سيصبح قانون الغاب قاعدة القانون فيه ، اذا جاز لي أن استخدم هذا التعبير ، حان الوقت لأن نولي منظمتنا دورها المناسب باعتبارها الحكم وان نلتزم بأحكامها وقراراتها دون غرور أو تعقيد . ان هذا يتفق ولا شك مع المهمة النبيلة التي عهدنا بها اليها ، ألا وهي الحفاظ على السلم في العالم ، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه الا عند ما يحترم كل عضو من أعضائها بدقة المبادئ المقدسة المكرسة في الميثاق . وعند ما نعمل بهذه الطريقة ، سيشهد عالم اليوم مناخا هادئا تقوم فيه العلاقات بين الدول على أساس الثقة والمصلحة المتبادلتين ، لا على أساس انعدام الثقة والشقاق والكراهية والشكوك .

السيد ولد منيخ (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى

الرئيس ، ان ترؤسكم للدورة الثامنة والثلاثين التي تعقد ها الجمعية العامة للأمم المتحدة هو مصدر سعادة غامرة لوفد جمهورية موريتانيا الاسلامية . انكم رجل دولة ماهـرـ ،

ودبلوماسي محنك . ان المواقف الثابتة التي تتخذها بلادكم ، بنما ، تشكل بالنسبة لبلادنا ووفدنا مصدرا للتشجيع والثقة بأنكم سوف تقودون أعمال هذه الدورة بطريقة مثالية .

وأود أن أغتنم نفس هذه الفرصة لأعرب لسلفكم السيد ايمرى هولاي ممثل هنغاريا ، عن امتناننا على الطريقة البارزة التي أدار بها أعمال دورتنا السابقة . وأود مرة أخرى أن أعرب للأمين العام عن التقدير والثقة العظميين اللذين يضعهما وفد موريتانيا فيه . ان الافكار الشجاعة التي وردت في تقريره بشأن عمل المنظمة قد أثارت انتباهنا بصفة خاصة .

وأخيرا ، أود أن أرحب بالعضو ١٥٨ ، وآخر الأعضاء في اسرة الأمم المتحدة ، سان كريستوفر ونفيس .

ان وفد جمهورية موريتانيا الاسلامية يشعر ، في هذه الدورة الثامنة والثلاثين بعدم مقدرة على ابداء أى قدر من التفاوض ازاء المواقف العدوانية التي تظهرها مختلف كتل الهيمنة في انحاء العالم ، وازاء التدهور المتزايد في الاقتصاديات والازمة العميقة التي يبدو أنها تؤثر ، وستؤثر لفترة طويلة ، على العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي تسحق بصورة متزايدة الجماهير الغفيرة لثلاثة أرباع الجنس البشرى . ان أى حوار بناء بين الشمال والجنوب في المجال الاقتصادي يبدو أنه قد جمد بالنسبة للمستقبل القريب . والتدهور الواضح بصفة خاصة للاقتصادات الوطنية للبلدان النامية يزداد حدة نتيجة نشوء مجموعة من العوامل السلبية بشكل مفاجئ ومتزامن . فهناك عبء الدين الذى أصبح أكثر ثقلا ، والقروض التي أصبحت أكثر ندرة ، وأسعار المواد الأولية الآخذة في الانخفاض وانتشار الحمائية .

ومنذ عام ١٩٨٠ ، تعاني بلداننا من خسارة صافية بلغت حوالي ٢٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة الامريكية . والأسوأ من ذلك أن مديونيتها لعام ١٩٨٢ بلغت حوالي ٦٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة . وأسعار المواد الأولية ، أى أسعار صادرات البلدان النامية ، قد وصلت اليوم الى أدنى مستوى ، بالقيمة الحقيقية ، أى الى مستوى ١٩٤٥ .

وعلاوة على هاتين الظاهرتين المتولدتين نتيجة للضعف الهيكلي داخل بلداننا — والهشاشة البالغة لجميع الاقتصادات النامية تقريبا بسبب اعتمادها الكلي على العالم — الخارجي ، توجد أيضا مختلف أنواع الكوارث الطبيعية فضلا عن زيادة التضخم المستورد من الاقتصادات المتقدمة . ويتم هذا في نفس الوقت الذي نشهد فيه انخفاضا كبيرا جدا في حجم المعونة الانمائية الرسمية والخاصة في العالم . وكل هذه العناصر تجعل الأعباء التي تنوء بحملها البلدان النامية أثقل وأثقل . وهكذا فان بلدان العالم الثالث التي تعاني من عجز شديد نتيجة لأسباب عديدة — تاريخية واجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية — وجدت نفسها في السنوات الثلاث الأخيرة في موقف جديد لا تستطيع الإفلات منه .

ان الحالة المالية السيئة ، بل المدمرة ، هذه تبرز بشكل جلي في الصعوبات التي ووجهت عند إعادة تخصيص الأموال التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأغراض التنمية ؛ كما برزت بالانخفاض الكبير في مقدار التبرعات الطوعية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ان وقع هذا الانخفاض مدمر جدا لأن مشاركة البرنامج الانمائي لعبت ولا تزال تلعب دورا هاما ، بل دورا مكملا لا يمكن الاستغناء عنه في الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان المستفيدة .

وبصورة أعم ، وفي ضوء المصاعب التي ووجهت في مختلف محافل الحوار بين البلدان النامية والصناعة ، ولما كانت العقوبات الكؤودة في طريق البدء بالمفاوضات الشاملة — أدت الى الاحباط ، كان الفشل النسبي الذي منيت به الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في هذا الصيف في بلغراد مصدر خيبة أمل كبيرة . ورغم النداء الذي وجهه وزراء البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين في رسالة بوينس آيرس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ (بإقامة حوار وبالتوصل الى توافق الآراء) ، ورغم المرونة التي أبدتها نفس الدول في حركة عدم الانحياز في نيودلهي ، لم ترق استجابة الطرف الآخر الى مستوى الآمال المشروعة التي علقت على الاعلانات النظرية لحسن النوايا . وان توافق الآراء الضئيل الذي تم التوصل اليه يجب ألا ينسينا جسامه خيبة الأمل فيما يتعلق بالاونكتاد السادس ، وهو محفل من حقنا أن نتوقع منه نتيجة ما لأنه كان محط آمال العالم النامي في تحسسين الوضع الدولي غير المشجع عموما .

وقد فسر الأمين العام للأمم المتحدة بجرأة هذا الموقف في تقريره حين أكد على ما يلي :

"وما يبعث على الأسف أن الجهود الرامية إلى تحقيق المرونة كما ظهرت على سبيل المثال في اجتماعي بوينس آيرس ونيودلهي لم تجد استجابة مشابهة". (A/38/1، ص ١١).

وترى جمهورية موريتانيا الإسلامية أنه من أجل إجراء هذا الإصلاح الأساسي الشامل الذي لا غنى عنه للنظام الاقتصادي الدولي ، والذي شدد عليه الجميع ، تستحق الإجراءات الجديدة للبلدان النامية موقفا مشجعا أكثر وإرادة سياسية حازمة من جانب البلدان الغنية . ولهذا نتطلع إلى حدوث تغيير ملموس في الموقف تجاه المقترحات الجديدة التي قدمها العالم الثالث بقصد البدء بالمفاوضات الشاملة على مرحلتين : أولا ، اعتماد تدابير فورية وإصلاحات هيكلية على المديين القصير والمتوسط ؛ وثانيا ، البدء بالمفاوضات الشاملة على المدى الطويل . وتحمل هذه المبادرة الحميدة الواقعية في ثناياها القدرة على الوفاء بالاحتياجات العاجلة الملحة وفي الوقت نفسه تسمح بإعطاء فترة معقولة للاستعداد للمفاوضات المفصلة الدقيقة بغية إجراء التغيرات الجذرية المرجوة والمرغوبة جدا لحالة وصلت درجة الخطر ، حالة ستلحق أكبر الضرر بالعالم لسنوات عديدة قادمة وتمس بشكل خطير إمكانيات السلم والحرب في العالم .

إن أفريقيا ، وهي قارة عانت الأمرين من جميع الأعراض التي تصاحب التخلف ، تحرص بصفة خاصة على ضرورة القيام بإعادة تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية بما يحقق درجة أكبر من العدل والتضامن الحقيقي والأمن للجميع .

إن الوثيقة التي وزعت مؤخرا تحت الرمز A/38/307 و Add.1 والتي تتناول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بليفة تماما في هذا الشأن . بيد أن المسائل نفسها كانت قد اثيرت في اجتماع ١٩٨٢ بين المنظمين ، وهي الآن موضوع بنود أكثر إلحاحا مدرجة في جدول الأعمال . وهذه المسائل هي تعبئة الوعي لدى عامة الشعوب في العالم بالمشاكل الملحة لزيادة التصحر إلى الشمال من الصحراء وإلى جنوبها ؛ ونشر المعلومات عما يعرف بخطة عمل لاغوس ؛ ومعالجة حالة الأغذية في أفريقيا معالجة سليمة .

وفيما يتعلق بخطة العمل والوثيقة الختامية لمؤتمر لاغوس لعام ١٩٨٠ ، فالهدف المعلن كان وضع حد للتبعية الاقتصادية الكاملة لافريقيا وتحقيق النمو الاقتصادي الى درجة الاكتفاء الذاتي ، والتنمية القادرة على الاستمرار في جميع أرجاء القارة . ان الخطة الرامية الى تطبيق استراتيجيات موزونيا تستجيب تماما لعموم شواغل البلدان النامية ازايا الأزمات التي تهددها في ميادين الطاقة وموازين المدفوعات ، والديون الخارجية ، والفـذاء ، والجفاف ، وغيرها . وللمشكلتين الأخيرتين ، أى لمشكلتي الفذاء والجفاف ، أهمية خاصة في قارتنا التي كانت منذ ما يقرب من ٢٠ عاما مكثفة ذاتيا في مجال الفذاء . فالتفـذيات الايكولوجية على وجه التحديد ، التي نتجت بصورة خاصة بسبب التقدم السريع للصحراء نحو شمال افريقيا وسهوب وغابات افريقيا السوداء وهي كلها مناطق خصبة ، اضافة الى الانفجار السكاني وعناصر أخرى أخلت مجتمعة بتوازن الاكتفاء الذاتي .

وفي السبعينات ضاعفت القارة حجم الحبوب المستورد عشرة أضعاف لذلك نرحب بالأعمال الحميدة التي اضطلعت بها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ، للحد من الدمار الذي سببته الكوارث كما نؤيد قرار اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي باعتماد مفهوم جديد متكامل في ثلاثة مجالات هي ضمان انتاج الأغذية وتوفير امدادات كافية ؛ واستقرار الامدادات والأسواق ؛ وضمان الوصول الى الامدادات .

ان جمهورية موريتانيا الاسلامية ، بصفتها بلدا ساحليا ، ترحب بالعمل الذي يسترعي الانتباه والذي قام به في منطقتنا مكتب الساحل للامم المتحدة ، وترجو أن تستمر التعاون بتمركز بين ذلك المكتب واللجنة المشتركة بين الحكومات والمعنية بالسيطرة على الجفاف في منطقة الساحل . وعندما أدلى سعادة السيد أريستيديس ماريا بيريرا رئيس حكومة الرأس الأخضر ، والرئيس الحالي لهذه اللجنة ببيان في هذه الجمعية فـي ٢٧ ايلول /سبتمبر نيابة عن جميع البلدان الأعضاء فيها استطاع أن يعبر بقوة ووضوح وصورة موضوعية عن الشواغل الجوهرية التي تراودنا جميعا .

بيد ان جمهورية موريتانيا الاسلامية التي تشاطر البلدان الشقيقة في الساحل نفس الظروف المناخية العامة تنفرد عنها فيما يتعلق بنسبة الصحراء من مجموع أراضيها الوطنية .

ففي الواقع تتقدم الصحراء في بلدنا تقدما مطردا وسريعا ، حتى وصلت وادي النهر ———
وتجاوزته في بعض الأحيان ، وهو الذي يمثل مصدر الخضرة في بلادنا ، كما وصلت مراعي
الجنوب والشرق والوسط التي تمثل أراضي الرعي الرئيسية للأغنام والأبقار والماعز لدينا .
وطبقا للتخمينات التي وضعها الاختصاصيون من المحتمل أن تختفي غابات موريتانيا
في سنوات قلائد لو استمرت الظروف المناخية الحالية في التدمير بمعدلها الحالي . ان قطاع
الماشية التي نمتلكها والتي تسد احتياجات العديد من الأسواق ، سواء في افريقيا ———
السوداء أو في شمال افريقيا ، لحقت بها خسائر كبيرة وهي مهددة الآن بأذى لا يمكن
التعويض عنه .

ان النقص الغذائي ، الذي بلغ بالفعل مرحلة خطيرة في السنوات القليلة الماضية ، قد ازداد بشكل خطير هذا العام . ولا يكاد انتاجنا من الحبوب يكفي للوفاء بعشـر احتياجاتنا الوطنية . وهذه الحالة تهدد الآلاف من البدو ومن سكان الريف والريف المتحضر ، وقد أدت بالفعل الى الهجرة غير المنظمة الى المراكز الحضرية وصفت خاصة عاصمتنا الجديدة .

وطى الصعيد الوطني ، قامت الحكومة ، عن طريق اتخاذ تدابير عاجلة وعن طريق التعبئة الشعبية للجنة العسكرية للتحرير الوطني ، بمحاولة لتخفيف الآثار الخطيرة للجفاف والأزمة الغذائية الحادة التي ترتبت عليها . ومع ذلك ، فعلى الرغم من التضحيات التي بذلناها ، تجاوزت هذه الظاهرة امكانياتنا التي تعتبر ، على أية حال ، محدودة . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بالشكر الى كل البلدان الصديقة التي قدمت لنا العون والمساعدة . ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا المخلص لتزايد الجهود التي تبذلها في بلدنا أجهزة الأمم المتحدة وهي منظمة الاغذية والزراعة ، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرها ، فضلا عن الصليب الأحمر الدولي .

اذا كان الوضع الاقتصادي الدولي لا يتيح امانا أية بادرة للتفاؤل ، فان المسرح السياسي الدولي ، من جانبه ، يتميز بوجود تهديدات خطيرة على السلم والأمن الدوليين نتيجة لظهور بؤر جديدة للتوتر بالاضافة الى تفاقم الأوضاع التي كانت سائدة من قبل . والحقيقة انه منذ الدورة الاخيرة ، تميز الوضع السياسي الدولي بزيادة تدهوره الذي لم تغلت منه أى قارة من القارات .

وهكذا ، في الشرق الاوسط ، نجد أن اسرائيل باعترافها على أن تحظى بمكاسب غزواتها العسكرية مع زيادة تشددتها اكثر من ذي قبل — يشجعها على ذلك القائمون على حمايتها — تنتهج سياسة الأمر الواقع دون عقاب ، وتتحدى الرأي العام والشرعية الدولية . ولم تغير اسرائيل من النهج الثابت لسياستها ، فهي تشدد في رفضها الاعتراف بأية حقوق وطنية للشعب العربي الفلسطيني وترفض رفضا قاطعا اعادة الاراضي العربية المحتلة .

ولا تزال سلطات الاحتلال الصهيونية تتخذ كل التدابير التي ترمي الى أن ينشأ وضع لا رجعة فيه، بشأن الضم غير المشروع لمرتفعات الجولان السورية وتهويد مدينة القدس العربية، وهي مدينة اسلامية ومسيحية.

ومن ناحية أخرى، تطلق السلطات الاسرائيلية العنان للتعصب الديني والعنصري بهدف مكشوف يرمي الى الاسراع بضم الضفة الغربية بأسلوب صارخ . وذلك الهدف هو الهدف الحقيقي وراء السياسة الاستفزازية المتعمدة التي ترمي الى اقامة المستوطنات هناك باعداد متزايدة.

وفي النهاية، يزيد الكيان الصهيوني من مناورات لعرقلة انسحاب قواته العدوانية من أراضي لبنان الوطنية. وفي هذا الشأن، فان جمهورية موريتانيا الاسلامية لا تزال على اقتناع بان السلام الدائم والحقيقي في الشرق الاوسط يتطلب بالضرورة، أولاً، الانسحاب الشامل غير المشروط من كل الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف؛ وثانياً، استعادة الشعب العربي الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مثله الشرعي الحقيقي والوحيد، لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف وصفة خاصة حقه المقدس في اقامة دولة ذات سيادة على أرض أجداده.

وفي هذا الصدد، فاننا نشعر بالاعتباط للنتائج الختامية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي . ويعتقد وفد بلادى بأن البيان الختامي لهذا المؤتمر يمثل الحد الأدنى للأساس الذي يقوم عليه السلم الحقيقي والدائم في فلسطين المحتلة. وتطالب جمهورية موريتانيا الاسلامية بالتطبيق الكامل والمخلص لبرنامج العمل الذي اعتمده هذا المؤتمر.

ان بلادى لا تزال تعول على الأمم المتحدة لاستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وتناشد مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بشأن هذه القضية الهامة. ويتعين على المجلس أن يفرض، بأسلوب أكثر فعالية، عقوبات على اسرائيل لتحديدها الصارخ لهذه المنظمة. ونعرب عن أسفنا لاستخدام حق النقض بصفة خاصة، الأمر الذي منع مجلس الأمن من اداة سياسة المغامرات لكيان لا يكرس نفسه للسلام ولا يتسك بميثاق منظمتنا

أوبالقانون الدولي أوبالعدالة . وتشاطر بلادى الأمين العام وجهة نظره التى أعرب عنها فى تقريره حيث يقول :

"يجب أن يستخدم المجلس فى المقام الأول لمنع النزاع المسلح والتماس الحلول . والا فإنه سيبقى بعيدا عن محور القضايا الرئيسية ، وسيدفع العالم فى نهاية المطاف ، كما حدث من قبل ، ثمننا باهظا لعدم تعلمه من دروس التاريخ " . (A/38/1 ، ص ٤)

وفى عن القول ان تنازل المجلس عن هذه المسؤولية سيكون له آثار غير منظورة . لا يوجد أى مكان فى العالم يستحق أن تستوعب دروسه التاريخية الاستفادة أكثر من الشرق الأوسط . ان هادرة فلسطين ، والمنفى الذى فرض على شعبها ، وأعمال العدوان ضد الشعوب العربية فى المنطقة ، والاهانة الموجهة الى ماضيها ، وغياب التقدم الذى يميز حاضرها ، والمجهول الذى يخيم بوطأتها على مستقبلها ، كل هذا لا يوفر أى أمن حقيقى للمغتصب مهما كان تفوقه العسكرى المؤقت . لذلك ، لن تستطيع أى قوة خارجية أن تفرض ارادتها الى الأبد على شعبنا أو أن تعيش فى قلب هذه الأمة اذا كانت اللغة الوحيدة التى تعرفها هى لغة القوة والهيمنة .

وآخر ضحايا هذه الهيمنة الوحشية بلد لبنان الشقيق ، الذى نعرب له عن تضامننا الكامل فى اطار الاستراتيجية العامة للامة العربية ككل ، لتحقيق اهدافه الوطنية من أجل تحرير كل أراضيه والحفاظ على سلامته الاقليمية ووحدة شعبه . اننا نطالب جميع الاخوة والاصدقاء والمجتمع الدولي برمه بزيادة العون والدعم للبنان لتمكينه من ضمان التوصل الى المصالحة الوطنية عن طريق تعزيز اتفاق وقف اطلاق النار الأخير الذى تم التوصل اليه بصعوبة بالغة ، ولبدء فى إعادة بناء اقتصاده ، ولتحقيق الانسحاب الفورى وغير المشروط لقوات العدوان الاسرائيلي من أراضيه .

وفى منطقة الخليج ، تعرب جمهورية موريتانيا الاسلامية عن أسفها لاستمرار هذا النزاع الوحشي والمؤلم والباهظ فى تكلفته المادية الذى ترتبت عليه خسائر فادحة فى الأرواح ، وأعني النزاع الدائر بين ايران والعراق اللذين يشتركان فى تراث ثقافى وروحى ضارب فى القدم وتاريخ طويل مشترك من التعايش والتعاون الأخوى المستمر .

وتنضم بلادى الى الامة الاسلامية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة في الدعوة الى الوقف الفوري للاعمال العدائية بين هذين البلدين الشقيقين ، والى بدء المفاوضات بينهما بهدف التوصل الى حل نهائي للخلافات القائمة بينهما .

وافريقيا ، التي تنتمي اليها بلادى ، هي أيضا ضحية للنزاعات والتدخلات التي تستنزف طاقات القارة وتلتهم مواردها .

وفي الجنوب الافريقي ، تقوم جنوب افريقيا بتطبيق الدروس التي اتقنتها تماما وأحسنست استغلالها توأمتها وحليفاتها اسرائيل ، فتزيد جنوب افريقيا من استخدام التكتيكات المعوقة لارجاء استقلال ناميبيا ولتوسيع نطاق عدوانها ضد الدول الشقيقة في هذه المنطقة الحيوية من القارة ، وبصفة خاصة ضد انغولا وموزامبيق وليسوتو وبوتسوانا وزامبيا .

وترى جمهورية موريتانيا الاسلامية أن قرار مجلس الا من ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل الأساس الواقعي الوحيد الذى ينبغي أن يؤدى الى عودة الشرعية الدولية الى ناميبيا والى اعادة سلطة الامم المتحدة وسؤوليتها التي تقتصر عليها وحدها لوضع حد لعطيات سلب الاقليم ، وللمساح لشعبها أن يعرب عن رغبته بأسلوب سيادى .

ونحن نعبر عن أسفنا لعدم احراز أى تقدم منذ الدورة السابقة ، رغم التأكيدات في العام الماضي من قبل الدول الغربية - التي تشكل ما أصطلح على تسميته بمجموعة الاتصال - بالتزامها بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) على وجه السرعة ، بما يمكن الشعب الناميبي من ممارسة حقه في تقرير المصير . وتعبر بلادي من جانبها مرة أخرى عن تضامنها الكامل مع الشعب الناميبي الشقيق ومع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثلة الشرعية له ، التي هي في رأينا الطرف المفاوض الوحيد في التوصل الى تسوية تلك المسألة .

كما تؤكد موريتانيا مرة أخرى على تضامنها مع انغولا والبلدان الشقيقة الأخرى ، لخط المواجهة وعلى التزامها الكامل بقضية شعوب تلك البلدان . ان بلادي التي شاركت بفعالية في المؤتمر الدولي المعني بالعنصرية والمنعقد في جنيف في آب/أغسطس الماضي تعرب عن ارتياحها بنتائج ذلك اللقاء التاريخي ، وتكرر ادانتها الكاملة لأبشع مظاهر تلك العنصرية وهو العزل العرقي .

كما تعبر موريتانيا عن ارتياحها لتكثيف العمل السياسي والمقاومة المسلحة اللذين تقوم بها الأغلبية التي تتعرض للقهر بواسطة النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وتشجع منظمة المؤتمر الوطني الافريقي على الاستمرار في قيادة نضال التحرر للجماهير الغفيرة لذلك الشعب من أجل اقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي ويتصف بالمساواة في جنوب افريقيا .

وكذلك فيما يخص افريقيا ولكن على حد ودنا مباشرة ، تظل مشكلة الصحراء الغربية أحد الشواغل الاساسية لبلدنا . ولن نتوقف موريتانيا عن توجيه الانتباه الى الآثار المتعددة والخطيرة لذلك النزاع ، وسنستمر في لفت الانظار الى طابع النزاع الدموي الذي يقتل فيه الأخ أخاه حتى يتم التوصل الى حل مرض له . وسوف نستمر كذلك في الاعراب عن مشاعرنا التي تشارك فيها حاليا افريقيا بأكملها ، بأنه لن ينشأ أمل في التوصل الى حل عادل ودائم دون وجود الرغبة المؤكدة من قبل الجمهورية الديمقراطية الصحراوية والمملكة المغربية في اجراء حوار مباشر وصريح وبناء . وسوف تؤدي تلك

المفاوضات الى التوصل الى وقف اطلاق النار ، وهو ما نأمل حدوثه بأسرع ما يمكن . والى إعادة التحديد للتدابير العملية لاجراء استفتاء عام ومنظم بشأن تقرير المصير ودون أية قيود عسكرية أو إدارية .

ان المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في حزيران / يونيه الماضي في أديس أبابا ، قد ألزم طرفي النزاع بالسير قدما في تلك الخطوات ، طبقا لقراره في هذا الخصوص . ان جمهورية موريتانيا التي شاركت مع السنغال واثيوبيا بمساعدة بلدان شقيقه أخرى في اجراء مشاورات مكثفة ومفاوضات مطولة تفخر بانها شاركت بفعالية في اعداد القرار التوفيقي الذي اتخذه مؤتمر القمة التاسع عشر والذي حدد بوضوح طرفي النزاع وهما المغرب وجبهة بوليساريو ، وبذلك ساعد على خلق مناخ عام يسمح بالتغلب على العوائق النفسية التي منعت حتى الآن وضع تقدير صحيح للمسألة الصحراوية .

ولذلك نرغب في تسجيل قلقنا ازاء حقيقة أنه خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية حول الصحراء الذي عقد في اديس أبابا في أيلول / سبتمبر الماضي أوضح أحد الأطراف ضرورة رفض التدابير التي اتخذتها اللجنة في جهودها الرامية الى تطبيق قرار مؤتمر القمة التاسع عشر . ونعبر عن أسفنا العميق لذلك الموقف الذي قد يعني المخاطرة باثارة الاستهزاء بالآمال العريضة التي تولدت في العاصمة الاثيوبية بعد سنوات عديدة من الجهود والتصورات .

ومن ثم نوجه نداء الى المغرب الشقيق بالالتزام بمسؤولياته ، وبالتعاون الكامل مع اللجنة التنفيذية وبالتفاوض المباشر مع اشقائه من الصحراويين .

وليس هناك أدنى شك بأن القضية المثارة هنا هي بناء المغرب العربي ، الشقيق على قاعدة صلبة بعد عودة السلام العادل والتعاون الاخوي بين الشعبين ، وما يتعرض للخطر هنا أيضا مكانة منظمة الوحدة الافريقية ، بل ربما وجودها ذاته .

وعلى منظمة الأمم المتحدة أن تتدخل بكل ثقلها وسلطاتها المعنوية وان تقدم مختلف أشكال المساعدة التي قد تكون لازمة لتحقيق التوصل الى حل عادل لمسألة

الصحراء الغربية . ويجب على تلك المنظمة التي شاركت باستمرار في هذه العملية بأكملها نتيجة الرغبة التي أبدتها افريقيا من جهة ، ومسؤولياتها الدولية من جهة أخرى ، ان تعتمد ، بصفة خاصة قرار مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية وبذلك توضح الأهمية التي يبديها المجتمع الدولي لبعض المبادئ الأساسية لعصرنا ألا وهي : الحق الثابت الذي لا ينكر للشعوب في تقرير المصير والاستقلال وتسيير المنازعات عن طريق المفاوضات .

ونشهد ، عبر القارات الخمس ، تصاعد الانتهاكات العنيفة والمتزايدة لمبادئ السيادة والاستقلال في العديد من البلدان .

ففي افغانستان يعاني شعبها من تجربة مريرة مستمرة منذ عدة سنوات ، وتوجه جمهورية موريتانيا الاسلامية نداءً مجدداً بضرورة انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الوطنية لافغانستان واحترام سيادة تلك الدول وحق شعبها في الحفاظ على وحدة أراضيها الوطنية ، ومن ثم ضمان تقدمه وفقاً لتراثه التاريخي وقيمته الثقافية والاجتماعية الخاصة به . وفي جنوب شرقي آسيا ، فان بلادى التي استقبلت نوردوم سيهانوك هذا العام تكرر نداءها السابق بضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، كما نؤكد هنا تمسك موريتانيا باعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا والمنعقد هنا في تموز/يوليه ١٩٨١ ، وكذلك بكل القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظماتنا والتي تقضي باحترام سيادة البلاد ، ووضع حد للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية واحترام الحق السيادي لشعب الخمير في تنظيم حياته القومية في ظل الحرية والديمقراطية .

وبصفة عامة ، فاننا ندين بشدة المطالب التي تتعارض مع تقاليد التعايش السلمي بين الدول ونعارض ما تدعيه الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى بان لها الحق المطلق ومن جانب واحد في أن تغير بالقوة نظام دولة مجاورة اذا ما اعتقدت بصورة ذاتية أنه معاد لها .

وتشير التقديرات المعقولة بأن تعداد سكان العالم سيبلغ حوالى ٦ بلايين نسمة في عام ٢٠٠٠ . وازاء تلك التوقعات ، تقع على هذه المنظمة وعلى جميع الدول التي تشكل المجتمع الدولي مسؤولية توفير ظروف معيشية أفضل لتلك الاعداد الاضافية من البشر وهم حوالى ٢٥ بليون منهم الرجال والنساء في عالم يكون أكثر سلامة وعدالة وأصلح للسكن . وهذا الهدف يستلزم أن يبعد عن الجنس البشرى بصورة أبدية شبح خطر الحرب النووية التي ستكون بدون شك مدمرة لجميع صور الحياة على كوكبنا الجميل . يستلزم ذلك أيضا نجاح مجتمعنا الدولي في الحد من انانية الاغنياء عن طريق تحويل التكافل بين الأمم الى واقع عملي - بالاضافة الى اشياء أخرى - والعمل الطبيعي لدى العديد من افراد البشر الى التضامن والكرم .

ان اعادة تشكيل وزيادة معونات التنمية ، وتوفير ونشر انجازات العلم والتكنولوجيا بصورة أعم والتخفيف من صرامة الانظمة الحماائية كلها عوامل تساعد في جعل هذا العالم أقرب الى العدالة والرخاء للجميع . وحتى تتصف العدالة الاقتصادية بالفعالية ، يجب أن يصاحبها تحسن في العلاقات السياسية الدولية . فهناك العديد من الشعوب التي تقع ضحية لاغتصاب بلادها ، وهناك شعوب عديدة أخرى - ذات سيادة من الوجهه النظرية - قد حرمت من حقوقها المقدسة في تحقيق ذاتها بما يتفق وخياراتها الفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وليس من يشك في أن ما تشهده هذه المنظمة في سلبية من مصادرة لحقوق السيادة لشعوبها أكملها وخنق للحريات الأساسية والحقوق الاجتماعية لمئات الملايين من بني البشر ، كل هذه الأعمال تمثل مشكلة أخلاقية تمس جوهر ولب منظمتنا وروح ونص ميثاقها . ان هذا هو التحدي الحقيقي الذي نواجهه في نهاية القرن العشرين ، وهو قرن ينتظر ان يتحقق فيه للبشر أعظم التحولات الجذرية الحاسمة ، سواء من حيث حقوقهم الاجتماعية والسياسية أو المنجزات العلمية والتكنولوجية ، أو القبول المتساحح المتبادل لتراثهم المعنوي .

ان وفد جمهورية موريتانيا الاسلامية ، ايماننا منه بالانسانية ، يحدوه الأمل بأن جنسنا البشري سوف يعدل عن طريق التدوير الذاتي وينجح في استخدام عبقريته الخلاقة ، والنتائج الباهرة التي حققها عن طريق التضحيات والجهود المضنية التي بذلتها اجيال عديدة من الشعوب ، لاقامة عالم يسود فيه الرخاء والانصاف ، عالم للسلام .

السيد مانغوندي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان واجبي

الاول واجب يسعدني كثيرا هو أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، كما أهني حكومتكم وشعب بنما على الشرف الذي أسبغته هذه الدورة للجمعية العامة عليكم بانتخابكم رئيسا لها . كما أن الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة جديرة بالثناء على اختيارها الموفق لقائدها . ان مناقبكم المعروفة جيدا في القيادة باعتباركم رجل دولة والتي برهنتم عليها بوضوح خلال الفترة التي خدمتم فيها حكومتكم وبلدكم في مناصب عديدة ، بما فيها منصب نائب الرئيس ، ومعرفتكم الواسعة بالشؤون الدولية ، كل هذا يؤهلكم لهذا المنصب الرفيع الذي تحتلونه الان .

اسمحوا لي أيضا أن أضم صوتي وصوت وفدي الى الكثيرين الذين أشادوا بالرفيق ايمري هولاي ، ممثل هنغاريا ، رئيس الدورة السابعة والثلاثين ، على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمهامه ومسؤوليات منصبه .

كما أود ان أنتهز هذه الفرصة لأهني وأرحب في هذه الجمعية بالعضو الجديد ، سان كريستوفر ونيفيس الدولة ذات السيادة ، ولاعبر عن اطيب التمنيات لرفاهيتها في الداخل ولشاركتها على أجسن وجه في مداولات الجمعية .

تعقد الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة أمام خلفية مظلمة للغاية مليئة بالآخطار على المسرح الدولي . والكثير من المتكلمين الذين خاطبوا الجمعية قبلي قد أكدوا على هذه النقطة . وبالفعل فإن التقرير السنوي للأمين العام ، الذي عرضه علينا للنظر ينقل نفس التحذيرات :

فقد " . . . كان عام ١٩٨٣ " — كما يلاحظ السيد خافير بيريز دي كوييار في ذلك التقرير :

" عاما مشبطا في مجال البحث عن السلم والاستقرار والعدل لاؤلئك الذين يؤمنون بأن الامم المتحدة هي أفضل اداة متاحة لتحقيق هذه الأهداف " . (A/38/1 ، ص ٢)

اود عن طريق تقديمي لهذا الاستعراض الموجز للمسرح الدولي أن أعيد تأكيد التزام حكومتي ولادى بمقاصد ومبادئ هذه المنظمة الدولية ، كما وردت في ميثاقها ، ولا سيما بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين . وبسبب هذا الالتزام بمبدأ الأمن الدولي الجماعي ، قدمت زمبابوي اسهامها المتواضع أثناء نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٢ ، بحثا عن الطرق والوسائل التي تؤدي الى تعزيز فاعلية المجلس بصفته الجهاز المكلف بالمسؤولية الرئيسية عن ضمان السلم والأمن الدوليين .

واذا ما سمحت الجمعية ، اود الان أن أبدا ملاحظاتي المختصرة بشأن المسرح الدولي من زاوية منطقتي ، الجنوب الافريقي ، وهي احدى المناطق التي يتعرض فيها السلم والاستقرار والأمن لتهديدات خطيرة .

اليوم ، فان نظامي الفصل العنصري والصهيونية المترابطين المتكاملين هما ، منطقيا ، محل لاكثر الحديث واعظم الادانة في جميع المحافل الدولية . وبالفعل ، في هذه الجمعية بالذات ، استرعى متحدث تلو الاخر الانتباه العاجل الى السياسات الخطيرة الداخلية والاقليمية لبريتوريا العنصرية . وعلى الصعيد المحلي ، يواصل النظام العنصري سياسة التمييز السياسي ، ضد جماهير الغالبية السوداء مع استغلالها استغلالا كاملا من الناحيتين الاقتصادية والثقافية .

ان جماهير جنوب افريقيا المضطهدة بعد ان حرمت من كل الفرص لبلوغ التغيير السياسي والاجتماعي بالوسائل السلمية ، تقوم الان ، كما يفعل اي شعب تحت ظروف مشابهة ، بشن حرب تحريرية ضد نظام الاقلية العنصرية البيضاء . وما اننا نؤمن بعدالة قضيتها وشرعيتها ، فاننا نؤيد طلبها للدعم الدولي الدبلوماسي والمعنوي والمادي . وندعو المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الامم المتحدة ، الى التدخل بفعالية في جنوب افريقيا . ان فلسفة وسياسات الفصل العنصري التي يؤمن بها ويطبقها النظام العنصري لا تتناقض فقط مع مسيرة التاريخ الانساني باسره بل انها تهدد باستمرار استقرار وسلم وامن منطقتنا . ويجب ان نحذر بان مثل هذا التهديد لاستقرار هذا الاقليم الحيوي سوف يؤدي الى هزات وزلازل ذات عواقب وخيمة على السلم والامن الدوليين بصفة عامة .

ان نظام بريتوريا للفصل العنصرى ، ان يشعر بأنه قلق للغاية بسبب تصاعد نضال التحرر الوطني ، وكذلك الكفاح الناميبي ، ومن جراء تعزيز الحرية الحقيقية الاصلية والعدالة الاجتماعية في الدول المستقلة المجاورة ، فانه يعتنق بل يمارس سياسة المواجهة والصراع السافر ضد الامم الحرة في المنطقة . وبالتالي ، لن يفلت أى بلد - من جمهورية انغولا الشعبية في الغرب ، الى جمهورية سيشيل في المحيط الهندي ، ومن مملكة ليسوتو - وهي في قلب النظام الساخن - الى زامبيا في الشمال - من حملات بريتوريا لزعة الاستقرار . وهذه الحملات تكسب اشكالا مختلفة ، بما في ذلك العدوان العسكرى السافر الذى يتم بوقاحة ودون توقف ، مثل العدوان الذى شن ضد انغولا خلال السنتين الماضيتين ، وضد سيشيل وليسوتو في ١٩٨٢ ، ويشن ضد موزامبيق وزمبابوى من حين لآخر .

من الشائع المعروف ان بريتوريا تجند عناصر غير وطنية وتقوم بتدريسها ومدها بالسلاح ثم تسربها الى بلداننا لتقتل المدنيين الأبرياء المنهمكين في التنمية الانتاجية ولتبطش بهم . وان يستغل هذا النظام الروابط الاقتصادية والتاريخية والجغرافية - التي تربطه بجيرانه الضعفاء من الناحية الاقتصادية ، فانه يقوم بتقويض اقتصاداتهم الخاصة بصفاقة وبصورة سافرة .

ان قائمة أعمال بريتوريا العدوانية ، والوحشية وزعزعتها للاستقرار السياسى والاقتصادى طويلة لدرجة انه لا يمكن تلاوتها في نطاق خطاب من هذا النوع . لذا يكفي ان أقول ان العدوان العسكرى ، والنهب الاقتصادى الوحشى ، والابتزاز والهمجية لا تسبب سوى المصاعب الجمة والمعاناة لشعوب تلك المنطقة ، بما في ذلك قتل وذبح العديد من الأشخاص البريئين .

وكما اوضحنا في مكان آخر ، ان سياسة بريتوريا لزعة الاستقرار الاقليمي يتمثل بعض أهدافها الرئيسية فيما يلي : أولا ، انكار نضال التحرير في الداخل ، وفي ناميبيا ، التي تواصل جنوب افريقيا احتلالها ، متحدية بذلك بصورة سافرة للشعب الناميبي بل للمجتمع الدولي بأسره . ثانيا ، يود النظام العنصرى أن يرعب دول خط المواجهة والدول الأخرى

في المنطقة ، ويمنعها من تأييد الجماهير المناضلة في جنوب افريقيا وناميبيا . ثالثا ، يكافح هذا النظام أيضا كحاجا مستميتا لتقويض واحباط تعاوننا الاقتصادى الاقليمي والجهد الذى نبذله في اطار مؤتمر تنمية وتنسيق الجنوب الافريقي .

في حين أنه يجب أن يوضح بجلاء تام لجنوب افريقيا أنها لن تنجح في تحقيق أى من اهدافها الخبيثة الشيطانية ، يتعين علينا أيضا أن نحذر هذه الجمعية الموقرة من مغبة الافتقار الى احراز أى تقدم ملحوظ بشأن مسألة تصفية الاستعمار في ناميبيا ، إذ أن ذلك الافتقار يعد الآن فضيحة دولية وعارا كبيرا لهذه المنظمة . وما يشير القلق والانزعاج بالمثل ، اللامبالاة الواضحة لبعض اعضاء هذه المنظمة - وهم أيضا أعضاء دائمون في مجلس الأمن - ازاء خطورة التهديد الذى يشكله تحدى بريتوريا للمطالبات الدولية باستقلال ناميبيا على المكانة المرموقة للأمم المتحدة والدور الفعال الذى تضطلع به . لقد انقضت الآن أربعة أعوام منذ أن اتخذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يتضمن صيغة واقعية مقبولة دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا . ومع ذلك ، لا يقتصر الأمر على بقاء كل من هذا القرار وخطة الأمم المتحدة دون تنفيذ ، بما يتراكم عليهما من طبقات الغبار بل هناك أيضا قلق حقيقي لأن بعض واضعي نصيهما ، يلقون - سواء عمدا أو بغير عمد - بظلال قاتمة من الشك على الخطة بأسرها ، وذلك بتشجيع تعنت جنوب افريقيا .

ومنذ اجتماع ما قبل التنفيذ الفاشل لسنة ١٩٨١ ، الذى يعزى فشله تماما الى تعنت جنوب افريقيا ، التي تشجعت بدورها باشارات متضاربة من بعض العواصم ، قدمت لنا سلسلة من الحجج والذرائع لارجاء تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا . وقيل ان جنوب افريقيا لديها تحفظات بشأن حياد الأمم المتحدة من الاشراف على الانتخابات في ناميبيا ، كما نصت على ذلك الخطة . وعلى الرغم من علمنا بأن هذه التحفظات لا أساس لها من الصحة ، فقد أخذناها في الاعتبار لارضاء نظام بريتوريا ، ولا رضاء الذين تعاطفوا مع رأى ذلك النظام ، من بين اعضاء فريق الاتصال الغربي .

ومع ذلك، فإن استعادة الأحداث والتأمل فيها، يوضحان بطريقة اليمية مغفلة
تقديم أي تنازل لتلك المهاترة بشأن حياد الأمم المتحدة، لأنه عندما اتفقنا جميعا، فسي
اب/أغسطس من العام الماضي، على أن كل مسألة ذات صلة بالخطة كانت في محلها وكما
على أهبة الاتصال بمجلس الأمن لإصدار قرار بالتطبيق، يضع عملية تنفيذ خطة الأمم المتحدة
موضع التنفيذ، أثبتت قضايا جديدة أخرى، أثارها من البداية أحد أعضاء مجلس الأمن
الذي ينتمي أيضا إلى فريق الاتصال الغربي. وبعد ذلك، عمل نظام بريتوريا جاهدا على
إيجاد مبررات لتأخير جديد لاستقلال ناميبيا. وقد كان هذا النظام مهتجا للغاية
عندما التقى بهذا البلد بين يديه.

وكما تعلم الجمعية العامة فإنه منذ اب/أغسطس من العام الماضي، تؤكد جنوب افريقيا
وذلك العضو في فريق الاتصال الغربي، أن النامبيين يجب أن يظلوا تحت احتلال بريتوريا
غير المشروع ما لم تنسحب القوات الكوبية المتواجدة في أنغولا منذ ١٩٧٥، عندما دعتها
أنغولا إلى مساعدتها في الدفاع عن ذلك البلد ضد عدوان جنوب افريقيا. ولعل السادة
الأعضاء يتذكرون أن مجلس الأمن - محاولة للحصول على تعاون جنوب افريقيا في التنفيذ
الفوري لخطة الأمم المتحدة - أصدر القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) في أيار/مايو من هذا العام؛
ويعهد ذلك القرار إلى الأمين العام بأن يجري مشاورات مع أطراف اتفاق وقف إطلاق النار،
المقترح بموجب الخطة. وبعد ذلك أصدر الأمين العام تقريرا عن زيارته لجنوب افريقيا
وناميبيا وأنغولا، وذلك تنفيذ المهمة. ويقول الأمين العام أنه على الرغم من تسوية كل
الموضوعات المتعلقة المتصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فنحن نتأرجح في الاقتراب من حسم
مسألة اساليب تنفيذ الخطة لأن:

"موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا

كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة

الأمم المتحدة أمرا مستحيلا". (S/15943، الفقرة ٢٥)

ومتعين علي هنا ان اكرر ادانة حكومة بلادي الكاملة ورفضها لأي محاولة مهما كان مصدرها ، تستهدف اقحام عناصر جديدة في تسوية انهاء الاستعمار في ناميبيا . وبلاضافة الى ذلك ، يتضح ان هذا الربط مجحف وغير منطقي ولا يمت للموضوع بصلة وغير شرعي وغير اخلاقي تماما . ويعتبر ايضا انتهاكا خطيرا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويجب أن نأخذ في الاعتبار ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي جاء نتيجة مشاورات ومفاوضات مفضية كان القصد منه ولا يزال توفير الاساس الذي يركز عليه حل مسألة ناميبيا وحدها . ولم يقصد به ابدا أن يكون " وصفة " لحل شامل لمشاكل منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ، ناهيك عن الشواغل الجغرافية والسياسية لأية دولة أو مجموعة من الدول .

وقد اصبح من الواضح بصورة كبيرة أن هذا الربط لا يتعدى كونه ستارا من الدخان يرمي الى اخفاء حقيقة مؤداها . أن جنوب افريقيا يجب ان تسحب دون شرط قواتها التي تحتل اجزاء من اقليم انغولا لمدة تزيد على السنتين . وتبقى ستترك هذه القوات العنصرية التي تسببت في الكثير من اليأس والموت في انغولا ، ذلك البلد ؟ لماذا يطلب المجتمع الدولي التدخل في أسريخ انغولا وكوبا ؟ فضلا عن ذلك ، هل وجد أي جندي كوبي على أرض جنوب افريقيا ؟ ولماذا تعتبر القوات الكوبية في انغولا حجر عثرة في طريق استقلال ناميبيا ؟

ونرفض كذلك الربط لان الغرض منه اعطاء انطباع خاطئ هو ان انغولا هي المسؤولة عن المآزق الحالي الذي وصلت اليه مسألة ناميبيا . ولا يمكننا ان نقبل هذا الرأي الشرير الذي يسعى الى نقل اللوم والمسؤولية من المجرم الى من وقع ضحية العمل الآثم . ان تعنت جنوب افريقيا هو الذي يؤدي الى هذا المآزق ولا بد من ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا حتى يرحل هذا النظام عن ناميبيا وانغولا . وفي هذا الصدد ، يعتبر دور مجموعة الاتصال حيويا . ومتعين على اعضاء فريق الاتصال الكف عن مساهمة ذلك النظام وان يقولوا له كفاك . وكخطوة اولى ، فاننا ندعوهم جميعا ان يدينوا ويرفضوا بصورة قاطعة فكرة الربط وان يطالبوا بامثال بريتوريا لطلبات الامم المتحدة ليتسنى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا بد لنا من ان نحذر اعضاء فريق الاتصال الغربي من أنه لا يجوز لهم

السايلة فيما يتعلق بالحاجة الى رفض الربط والى التأكيد من جديد على التزامهم الكامل بالتنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان ازالة هذا الغموض من شأنها ان تساعد على وقف التضاؤل السريع للثقة البسيطة بهم التي لا تزال سائدة لدى دول خط المواجهة بل في الواقع القارة الافريقية بأسرها . وامامهم الآن فرصة للقيام بذلك ، فضلا عن فرصة الاجتماع المقبل لمجلس الامن الذى سوف ينظر في تقرير الامين العام . ولكن اذا رفضت جنوب افريقيا التعاون ، يتعين عندها على مجلس الامن ان يتخذ الاجراء المناسب ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

اسمحوا لي ان اوضح موقفنا بشأن مناطق الاضطراب الاخرى في افريقيا . ان زمبابوي تنظر دائما الى مسألة الصحراء الغربية بوصفها قضية شعب يتطلع الى تحقيق تقرير المصير يناضل من أجله . ومن ثم فاننا نؤيد طلب جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية بشأن تقرير المصير والسيادة ولنا وطيد الأمل ان يقتنع المغرب ، وهو عضو رئيسي في منظمة الوحدة الافريقية ، بهذه الحقيقة . وان خطوة كهذه يتخذها المغرب على هذا الطريق من شأنها ان تحقق السلم في المنطقة ما يعود بالنفع على شعبي المغرب وجمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية .

ان تشاد لم تشهد السلم منذ عقدين من الزمن تقريبا . وشعب تشاد ، شأنه شأن أى شعب آخر ، له الحق في السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة . ان حروب ونزاعات الاشقاء التي تلحق بالبؤس بشعب تشاد وتسبب له الموت هي في المقام الأول نتيجة التدخل الخارجي في شؤون تلك الدولة . لذلك فاننا ندعو هذه الجمعية ان تطلب الانسحاب الفوري لجميع القوات الاجنبية من تشاد لتمكين شعب تشاد من بحث مشكلاته بصورة داخلية وتحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية .

ان مسألة الامن في المحيط الهادئ وحوله هي بند في جدول الأعمال الدولي منذ اجتماع قمة لوساكا الذي عقدته حركة عدم الانحياز وطلبت فيه من جميع الدول أن تحترم المحيط الهادئ كمنطقة سلم . وتؤيد زمبابوي تمام التأييد هذا الطلب . وتطالب من يدخلون اسلحة الدمار الشامل الى الاقليم والدولتين العظميين الرئيسيتين المنهكتين

في التنافس والصراع على مناطق النفوذ بوضع حد لهذه الاعمال التي ما فتئت تهدد السلم والأمن في المنطقة . وبصورة مماثلة فاننا ندين الابقاء على القواعد العسكرية الأجنبية ونطالب جميع الاطراف المعنية بأن تحترم تماما قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د - ٢٦) لعام ١٩٧١ .

اما الحالة في الشرق الاوسط فلا تزال تشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي . وان غزو اسرائيل الصهيونية للبنان في العام الماضي وما تلاه من ذبح المئات من اللاجئين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين هما مجرد وجهين من الوجوه القبيحة لغريزة القتل الصهيونية التي تذكرنا بالوحشية النازية . وبكل تأكيد لا يحتاج المجتمع الدولي الى وقوع مذابح شبيهة بمذابح صبرا وشاتيلا لكي يدرك ان الصهيونية من أخطر التهديدات المهددة للسلم والأمن الدوليين . وينبغي للمجتمع الدولي ان يطلب من اسرائيل الانسحاب غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . ونعتقد بأن ذلك من شأنه ان يسهم كثيرا في ايجاد الحل السلمي والدائم في هذه المنطقة . واننا لعلنا لعلنا اقتناع بأن حل مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن ان يكون عادلا ودافعا ما لم يتعرف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي اقامة دولة فلسطينية مستقلة وما لم يضمن هذا الحق .

ومن دواعي اسفنا الشديد انه يوجد عضوان عزيزان علينا في هذه المنظمة الموقرة متورطان لأكثر من سنتين في حرب مهلكة . واشير هنا الى الحرب المؤسفة الدائرة بين ايران والعراق ، وهما بلدان صديقان لزمبابوي . ونؤكد هنا من جديد مناشدتنا لهما بذل ما بوسعهما لتسوية الصراع دون تأخير عن طريق المفاوضات . ان استمرار هذه الحرب التي أدت الى الكثير من المعاناة والبؤس ، فضلا عما ترتب عليها من تكلفة مادية باهظة لكلا البلدين ، ليس في مصلحة احدهما .

ما زالت مسألة قبرص مطروحة امام هذه الجمعية منذ أمد طويل ، ونحن نشعر بقلق عميق اذ لا نرى في الأفق أى حل لها . فالتدخل الاجنبى والاحتلال مستمران هناك مما يشكل تهديدا خطيرا لاستقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الاقليمية ووحدة شعبه . لقد اقترح رئيس قبرص تجريد هذا البلد من الطابع العسكرى بشكل تام وزمبابوى تؤيد ذلك الاقتراح تأييدا كاملا .

وبوصفنا بلدا صغيرا يتمسك بقوة بمبادئ عدم التدخل باى شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، نشعر بالانزعاج البالغ كلما وقع انتهاك لتلك المبادئ ، حتى وان كان من ينتهكها صديقا لنا . وتبعاً لذلك ، لا بد لنا ان نعرب عن قلقنا العميق ازاء التدخل الاجنبى في افغانستان وكمبوتشيا وفي شبه الجزيرة الكورية وفي تيمور الشرقية . ومن المتعين ان نلاحظ بأسف عميق انه يغلب ، وان لم يكن ذلك بالضرورة في كل الأحوال ، ان تكون الدول التي تقدم على أعمال التدخل بجميع اشكاله في شؤون الدول الأخرى من الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وهي دول كان ينبغي لها ، بوصفها ذاك ، أن تكون أكثر ادراكا لمسؤولياتها الجسيمة والخاصة عن السلم والأمن الدوليين التي اناطها بها الميثاق .

اننا نطالب الدول المعنية بأن تدع شعوب افغانستان وكمبوتشيا وكوريا وتيمور الشرقية تمارس حقها في تقرير انظمتها الاجتماعية والسياسية واختيار قادتها بحرية دون تدخل ، أيا كان نوعه . ولا بد لنا ان نحذر — بالاشارة بصفة خاصة الى الوضع في كوريا — من ان ادامة المناذاة بفكرة " الكوريتين " من جانب الدول الاجنبية لا يقضي على كل فرصة للتسوية السلمية لتلك المشكلة فحسب بل وتؤدى ايضا الى زيادة حدة التوتر الذى ساد منذ أمد طويل في شبه الجزيرة الكورية . لقد كان رأينا ولا يزال ان استمرار تكديس الاسلحة في جنوب شبه الجزيرة يتعارض مع أية امكانية للحوار المجدى بين شمال كوريا وجنوبا . وبالتالي يتعين على هذه الجمعية ، في رأينا ، ان تطالب بالانسحاب الفورى للقوات الاجنبية لتمهد بذلك الطريق امام اعادة توحيد كوريا

سلميا .

وفي ختام ملاحظاتي حول انتهاكات مبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في شؤون الدول ، أود الآن ان انتقل الى الحالة في امريكا الوسطى . فلا يزال التوتر وحيانا النزاع العلني يهدد ان السلم والاستقرار في هذا الاقليم تهديدا خطيرا . بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . ويرجع ذلك التوتر بدرجة كبيرة الى التدخل الاجنبي الرامي الى زعزعة استقرار الحكومات التقدمية في تلك المنطقة وفي منطقة البحر الكاريبي وتقويضها . وتعد نيكاراغوا مثالا حيا للبلدان التي تستهدفها حملات زعزعة الاستقرار والعُدوان القادمة من الخارج . ولقد ظلت كوبا وغرينادا ايضا من الاهداف التي تتعرض لمختلف أشكال الابتزاز والتخويف من جانب دولة اجنبية .

لقد أكدنا في مناسبات اخرى ان شعب نيكاراغوا الكادح ، بعد ان خاض غمار كفاح بطولي وثوري بحق ضد النظام الدكتاتوري الفاشي السموزي المدعوم من الخارج ، بحاجة الى ان يترك الآن في سلام وهدوء كي يسير قدما في القيام بالمهمة الصعبة المتمثلة في اعادة بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لنيكاراغوا واصلاحه . فنيكاراغوا بحاجة ، في ذلك المسعى الضخم الى تعبئة أقصى قدر ممكن من مواردها المالية والمادية والبشرية . الا انها اضطرت ، للأسف ، وما زالت ، الى توجيه مواردها الشحيحة الى الدفاع عن وحدة اراضيها وسيادتها واستقلالها ضد العدوان الخارجي . وتدين زمبابوي بشدة أنشطة العناصر الاجرامية المضادة للثورة التي تجند وتجهز وتوجه من جانب الدول الاجنبية لزعزعة استقرار نيكاراغوا . وسنواصل تأييدنا التام لشعب نيكاراغوا الباسل في كفاحه لحماية ثورته الغالية . وبالمثل نلاحظ بقلق عميق النزاع القائم بين بلدين مجاورين هما غيانا وفنزويلا ، ونود ان نطلب من الطرفين السعي من أجل التوصل الى تسوية سلمية عادلة لذلك النزاع المؤسف . ومن رأينا انه لا سبيل للتوصل الى تلك التسوية الا عن

طريق الاحترام الصارم لمبادئ الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز التي لا تجيـز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات . ونود أيضا ان نشير الى انه لا يمكن لأية تسوية أن تعتبر عادلة او منصفة ما لم تحترم استقلال غيانا وتضمن وحدة اراضيها وسيادتها . وأخيرا تود زمبابوي ان تؤكد على الموقف الذي اتخذته في مؤتمر الكمبولث في ملبورن في عام ١٩٨١ بشأن هذه القضية .

ويذكر الاعضاء ان السلام والأمن الدوليين كانا موضع تهديد خطير في العام الماضي عندما تفجر التوتر بين المملكة المتحدة والارجنتين فتحول الى نزاع مسلح معلن . ان موقفنا هو انه ينبغي على الطرفين البدء فوراً في مفاوضات مخلصه من اجل التوصل الى تسوية سلمية وعادلة لمسألة جزر فوكلاند مالفيناس لمنع تكرار الاحداث الخطيرة التي وقعت في العام الماضي .

ان جهودنا الرامية الى ضمان احترام مبادئ عدم التدخل بجميع اشكاله في شؤون الدول ، بالاضافة الى كل مبادرة نقوم بها لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتنا وفي ارجاء العالم ، لا تستطيع بمفردها ان تبعث على الثقة في المستقبل طالما استمرت البشرية في العيش في ظل خطر الفناء النووي . ونحن نشعر بالقلق لانه كلما ازداد كلام الدول النووية ، وخاصة الدولتين العظميين الرئيسيتين ، عن تخفيض الأسلحة ونزع السلاح ازداد تعزيزها لقدراتها العسكرية وتحسينها ، بما في ذلك قوتها العسكرية النووية . وعلى سبيل المثال ، لاتزال نفس تلك البلدان تجري العديد من التجارب منذ عام ١٩٦٣ ، بعد ان وقع كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على معاهدة حظر اجراء التجارب على الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . وخلال تلك الفترة انتشرت حيازة التكنولوجيا النووية العسكرية الى بلدان أخرى .

وبالتالي فان العالم اليوم على الرغم من محادثات خفض الاسلحة نزع السلاح ،
يشاهد تكديسا لم يسبق له مثيل للمعتاد العسكري ، بما في ذلك الترسانات
النووية ذات الدقة القاتلة في اصابة اهدافها وهي اسلحة سيؤدي استخدامها
في أى نزاع الى تدمير هذا الكوكب تدميرا تاما .

لذلك ، يجب ان نطلب ، بصوت واحد واضح وعال ، الانهاء الفوري لسباق التسلح ، لأنه لا يمكن ان يوجد سلم وأمن حقيقيان مادنا نعيش في خوف دائم من انه يمكن في أحد الأيام ان يضغط شخص مجنون على الزناد النووى فيحولنا نحن والكوكب الى رماد . ان السلم والأمن الحقيقيين لا يمكن ضمانهما الا بنزع السلاح العام والكامل ، خاصة نزع السلاح النووى تحت الرقابة الدولية .

انني اود الآن ان أعقب على الوضع الاقتصادى العالمى الراهن ، الذى يتسم بعلاقات مجحفة وازمة لم يسبق لها مثيل في العصر الحديث . هناك انخفاض خطير للغاية في النشاط الاقتصادى ، له أثر ضارب بصفة خاصة على البلدان النامية . كذلك فان معدل النمو الاقتصادى العالمى لا يزال يمر بمرحلة تقلص ملحوظ ، رغم اننا نسمع ان هناك علامات تدل على الانتعاش . وعلى سبيل المثال ، بينما زاد انتاج ١٩٨٠ / ١٩٨١ بنسبة ١ في المائة ، انخفضت النسبة في ١٩٨١ / ١٩٨٢ حتى عن هذا المستوى . وبالمثل انخفضت ، لأول مرة في نصف قرن تقريبا ، التجارة الدولية بمعدل ٦ في المائة في ١٩٨٢ .

ان هذا المرض الجديد في الاقتصاد العالمى يواكبه جمود مطلق للغاية . وردا على ذلك جعلت بعض البلدان المصنعة من مكافحة التضخم الهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية الشاملة . ومع ذلك ، فان ذلك لم يؤد في أغلب الحالات الى نتيجة مرضية . أو انه عندما تحقق نجاح نسبي ، كان ذلك بالمخاطرة بالتحرك النزولي للنشاط الاقتصادى الكلي وتفشي البطالة . لذا ، فقد اسهم هذا الى حد كبير في بلوغ العدد المذهل الذى وصل الى ٣٠ مليون عاطل عن العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية . ان الحركة الصاعدة في أسعار السلع الأساسية - وهي من عوارض هذا التضخم الجامح - كان لها ايضا أثر سلبي على البلدان النامية . وصفة خاصة ، فانها قيدت الواردات من الأغذية والسلع الرأسمالية ، التي تعد حيوية لبرامج التنمية الاقتصادية .

كذلك ، فانه للمرة الأولى منذ ٣٥ عاما ، انهارت أسعار صادرات السلع الأساسية من البلدان النامية ووصلت الآن الى أدنى مستوى لها . وبالإضافة الى ذلك ، تجدد

البلدان النامية صعوبات متزايدة في كسب أسواق البلدان المتقدمة النمو ، ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى السياسة الحمائية . لذلك ، يوجد انخفاض خطير في العائدات التي تحققها البلدان النامية من التبادل النقدي الاجنبي ، ويسبب هذا الانخفاض انكماشاً مماثلاً في قدراتها على الاستيراد ، وقد بلغ ذلك الانخفاض ٨٥ بليون دولار امريكي خلال العامين الماضيين . وقد أدى ذلك أيضاً الى انخفاض صادراتها الى البلدان المصنعة ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى اضطراب عالمي النطاق والى انخفاض تراكمي في النشاط الاقتصادي العالمي . ان مشكلات السيولة لدى البلدان النامية قد ازدادت تفاقم نتيجة للزيادة التي لم يسبق لها مثيل في معدلات أسعار الفائدة ، الأمر الذي جعل الاقتراض الخارجي صعباً للغاية . ويضاف الى ذلك صعوبات اكتساب أسواق رأس المال الدولية . وفي منطقة جنوب الصحراء الافريقية ، تفاقمت الأزمة الاقتصادية الحالية ايضاً بتدهور وضع الأمن الغذائي الناجم عن القحط . ورغم ان عديداً من البلدان النامية في مناطق أخرى قد سجلت زيادات هاشية في انتاج الغذاء ، فان الانتاج الغذائي لم يتناسب مع نمو السكان في أغلب تلك المناطق .

وكما تحقق فهمنا للحقائق العظمى للتكافل الاقتصادي بين الشمال والجنوب في وقت مبكر أكثر كان ذلك أفضل لنا جميعاً . ان هذا التكافل يجعل الانتعاش الاقتصادي في الشمال معتمداً على تنشيط عطيات التنمية في الجنوب . ويجب ان يرفض الرأى القائل بأن الرفاهية الاقتصادية في الشمال سوف يكون لها أثر التسرب ، قطرة قطرة ، على الجنوب ، مما يؤدي الى النمو المولّد للحركة . اننا نواجه هنا أزمة عالمية يحتاج حلها الى منهج عالمي . ان رأينا الراسخ هو ان الخطوة الأولى نحو اكتشاف حل لهذه الازمة تكمن في ادراك حقيقة ، هي : انه سواء انتعشنا الى الجنوب الفقير أو الشمال الثرى ، وسواء كنا دولة كبرى أو دولة صغرى ، وسواء اعتنقنا النظام الاقتصادي الرأسمالي أو الاشتراكي الاجتماعي ، هناك ، في الواقع ، مصالح وأهداف اقتصادية دولية مشتركة عديدة لا يتسنى بلوغها الا من خلال النهج الموحد والعمل المشترك من جميعاً . وربما

يكون هذا الوعي موجودا بالفعل ، ولكن ما نفتقر اليه هو الاتفاق على الخطوات التي يجب ان نتخذها لبلوغ الأهداف المشتركة . اننا في الجنوب وضعنا آمالنا في المفاوضات العالمية بصفقتها الأداة الأكثر فعالية وواقعية التي يمكن عن طريقها الوصول الى حلول للفقر العالمي . ومع ذلك ، فانه ما يؤسف له ان عطية المفاوضات العالمية قد ركبت الآن لبعض الوقت . ويعود ذلك ، جزئيا ، الى ان بعض زعماء الشمال لم يقدروا بمعد الفقر في المحيط العالمي ، وجزئيا ايضا الى ان بعضهم ، ممن ينظرون اليه باعتباره ظاهرة عالمية ، لا يزالون يفتقرون الى الارادة السياسية الضرورية لينضموا اليها والشجاعة على ذلك .

وكذلك وضعنا آمالنا في ان الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) سوف توفر فرصة ذهبية في المجالات المختلفة للتجارة والتنمية وفي الابعاد النقدية والمالية للتنمية وترتيبات الدفع . وبالمثل ، نظرنا ايضا الى ذلك المؤتمر ، وصفة خاصة مقرراته بشأن قضايا التجارة والمواد الخام والسلع والنقد والتمويل ، باعتباره سوف يوفر زخما جديدا للمفاوضات العالمية ومساهمة هامة فيها . ولكن ، مما يؤسف لـه ان (الاونكتاد) السادس ، شأنه شأن المفاوضات العالمية المجردة ، اثبتت ايضا انه مدعاة خيبة أمل لنا جميعا في الجنوب . ومرة اخرى ، يعد ذلك فرصة من الفرص العديدة المتاحة لحل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، التي يحزننا انه سمح لها بأن تفلت من قبضتنا ، الأمر الذي يعود بالضرر علينا جميعا ، سواء كنا من فقراء الجنوب أو من اغنياء الشمال .

اسمحوا لي أن انهي هذا البيان بسؤال يشغلنا ، كما انه في اعتقادي يجب ان يشغل جميع الأعضاء . متى سوف ندرك ضخامة وخطورة الأزمة الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي ، والتي تهدد نسيج وجودنا نفسه ؟ هل الزمن في جانبنا ، حقيقة ، كما يشير البعض ؟

السيد غاليمور (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا

نجتمع في فترة من الافتقار المفزع للطمأنينة ، واشتداد المخاوف . ليس فيه ما يبعث على الارتياح ، والحاضر قاتم ، والمستقبل لا يبشر بخير كثير . ويعزى جزء كبير من المسؤولية عن هذا الوضع المفذر بالشر ، الى ما باتت العلاقات بين الدول الكبرى تتصف به من عدم استقرار مستمر وتدهور . ان الاتجاه اليوم سائر نحو التشدد في المواقف ، وتبادل الشك وانعدام الثقة ، والأعمال العدائية السافرة . وقد بات الأمن والتعاون الدوليان في وضع مزعزع للغاية ، وأخذت ابعاد المشاكل على الصعيد الاقليمي تتعقد بشكل متزايد .

في هذا الجو يشرف الجمعية العامة ان تتولى رئاستها شخصية تقدم لهذا المنصب مؤهلات ممتازة ، بما في ذلك خبرة واسعة في العلاقات الدولية وكفاءة مؤكدة أوصلت صاحبها الى أرفع المناصب في خدمة بلده . ان انتخابكم سيدي الرئيس يعد دليلا على ما يتمتع به بلدكم بنما من هيبة وسمعة في الشؤون الدولية .

ويود وفد جامايكا ان يعرب عن تقديره لسلفكم السيد هولاي نائب وزير خارجية هنغاريا ، الذي اضطلع بمسؤولياته بكفاءة وفعالية يدعوان الى الاعجاب خلال العام المنصرم .

وقد قبلت هذه المنظمة منذ أيام عضوية سان كريستوفر ونيفيس وهي دولة شقيقة من دول منطقة الكاريبي . ونحن نرحب بتلك العضوية ونقدم تحياتنا الأخوية الى حكومة وشعب سان كريستوفر ونيفيس .

يحتاج العالم اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، الى صفات رجال دولة يسعون الى التفاهم وينهضون بالتوفيق ويشجعون الثقة بين الدول . فنحن بحاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، الى تعزيز الهيئات المتعددة الاطراف التي انشئت لتخدم تلك العملية . وتعد الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الاطراف التابعة لها نتاج تجربة تاريخية .

منذ اربعين عاما ، ساد حسن النوايا والتعقل ، والعالم يعد نفسه لعملية

اعادة البناء الأليمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . وقد توصل المجتمع الدولي الذي تحرك تحت وطأة ما عاناه من تبديد ودمار في تلك الفترة ، عندما أوجد هذه الهيئة ، الى خلق مؤسسة تحمل في طياتها الأمل في مستقبل يسوده العقل . فهذه المنظمة تجسد المثالية والعقلانية ، وتعتبر تعبيراً عن غريزة البقاء . فالأمم المتحدة حجر الزاوية لجهودنا الحديثة لايجاد عصر من السلام والرخاء . وهي المحاولة المخلصة لغلاق باب التاريخ في وجه الفوضى والحرب .

وفي السنوات الأخيرة بات هناك تساؤل عن قيمة مؤسسات الامم المتحدة واتجاه لتجاهل وتجنب الترتيبات المتعددة الأطراف المتاحة لمعالجة مسائل بعينها . فقد لاحظنا بدعة جديدة في مجال صيانة السلم في لبنان ، وجهودا تبذل لتقويض اتفاقية قانون البحار ، كما شهدنا عدم التمكن من بدء المفاوضات الشاملة من أجل التعاون الاقتصادي الدولي . وهناك الآن من يود الارتداد عن تعددية الأطراف عودا الى الثنائية قصيرة النظر في الوقت الذي اتخذت فيه المشكلات طابعاً يتطلب الحل " أو العلاج " عن طريق الترتيبات متعددة الأطراف . ويجب وتلك علامات تنظر اليها جامايكا بقلق عميق ولا ينبغي تجاهلها . فهي تمثل بداية نزعة قد تؤدي الى الاضطراب والفوضى .

ان جامايكا ، البلد الصغير غير المنحاز ، الذي يكمن امنه اساسا في اعلاء مبادئ ميثاقنا تؤكد من جديد ايمانها بالأمم المتحدة باعتبارها أفضل أمل للبشرية . ففي عالم منقسم انقساما حادا بين قوى متنازعة ومصالح وطنية متطاحنة ، توفر منظومة الامم المتحدة أفضل السبل الممكنة للوصول الى حلول دائمة للمشاكل الحساسة عن طريق الجهود المشتركة .

ونحن نسلم باننا لم نقيم المؤسسة المتصفة بالكمال في سان فرانسيسكو لكن الحقيقة ان نقائص الامم المتحدة لا كبير علاقة لها بقيمة الميثاق أو بصلاحيات المبادئ والمثل التي تضمها . فهذه المؤسسة مبنية على الاعتراف بانه بالرغم من الاختلافات

بين النظم الايدولوجية والتباين في الحجم والقوة والثقافة والثروة والموارد ، توجد روابط مشتركة بين البشر ورغبة في السلم والتقدم الاقتصادي تربط ما بيننا . وبالتالي ، فان هذه المؤسسة يضعفها بالضرورة السعي السافر الذي لا يهادن وراء المصلحة الوطنية الذاتية ، سواء من مجلس الأمن أو في أي مكان آخر ، وتضعفها حدة المواجهة بين الشرق والغرب . والتجاذب العنيف السافر غير المتكافئ بين الشمال والجنوب ، والانتصار المتزايد للمهارات عنه والمناظرات عديدة الجدوى على الحوار والمناقشة . وتؤمن جامايكا ان العمل الفعال الكف وبصفة خاصة في فترات الأزمات يقتضي ان تسعى الدول الأعضاء لايجاد أرضية مشتركة والا تنسحب الى مواقف متطرفة لا مهادنة أو امكانية لحلول توفيقية فيها .

اننا نشعر بقلق عميق لأن توافق الآراء الهش بعد الحرب حول الطابع التكافلي الأساسي للمجتمع الدولي بات عرضة لأن يتهشم . ولو أخذنا بعبر الماضي ونظرنا الى تكنولوجيات الحاضر لوجدنا ان العواقب التي ستمترتب على ذلك من الجسامة بحيث يقصر دونها الخيال . ولا يمكن ان يكون لهذه المنظمة واعضاءها واجب أهم من مهمة استعادة ذلك التوافق في الآراء وتعزيزه . ولاشك ان الأزمة التي نواجهها الآن في الاقتصاد العالمي والعجز المتواصل عن ايجاد حلول فعالة يعتبران ، الى حد كبير ، نتيجة للتراجع عن روح سان فرانسيسكو وذلك الاعتراف المبكر بتكافلنا جميعا .

ولقد كان التعرف على تلك الحقيقة أصعب في المجال الاقتصادي منه في المجال السياسي . فالأسلحة الجبارة المدومة العابرة للقارات في لحظات جعلتنا نفطن ، بغير حاجة الى كثير شرح ، الى حقيقة تكافلنا السياسي ، وهو ما لم تتمكن من اقناعنا به في المجال الاقتصادي القوى الاقتصادية التي تشق طريقها ، ان خيرا وان شرا ، ببطء يجعلها غير ملحوظة بسهولة في بنية الاقتصاد العالمي .

وفضلا عن ذلك ، لم يكن انضمام كل بلدان قارتي آسيا وأفريقيا تقريبا ، والكثير من بلدان منطقة الكاريبي الى أسرة الأمم المتحدة كدول مستقلة الا خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة . وبذلك أدخلت تلك الدول بشكل أكبر من ذي قبل في نسق الانتاج والاستهلاك العالمي .

وعندما ننظر الى الدور الحالي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، نجد أن الحقائق تتحدث عن أنفسها . فالיום يوجه أكثر من ٤٠ في المائة من صادرات الولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادي الأوروبي واليابان الى البلدان النامية ، كما أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من صادرات العالم من السلع الأساسية الزراعية والمعدنية عدا البترول يأتي من البلدان النامية . هذه هي بعض الروابط . الا أن هذه التبادلية الواضحة في المصالح لم تستقر حقيقتها ، للأسف ، في أن هان بلدان العالم متقدم النمو بالشكل الذي كان ينبغي لها أن تنفذ به الى مدارك تلك البلدان . الا أن عقلية الماضي تظل متحكمة في الأنهان في بعض الأحيان ، وتتخلف السياسات عن اللحاق بالاحداث ، ولعل حكومات الشمال والمؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف مازالت بها حاجة الى أن تدلل بشكل أوفى على ادراكها الحقيقة أن علينا الآن أن نفرق سويا أو نسيح سويا .

وأنا أستخدم هذه الاستعارة عن عمد ، لأن البلدان النامية في حاجة ماسة الآن الى طوق نجاة . ان مستوى مديونيتنا ظل في ارتفاع ، الى أن بات يتجاوز حاليا ٦٠٠ بليون دولار . وفي المتوسط ، يتعين على الدول النامية أن تجنب أكثر من ٢٠ في المائة من مردود صادراتها لمواجهة مدفوعات ديونها . وبالنسبة لبعض البلدان فإن معدل خدمة الديون أعلى من تلك النسبة بكثير . وما يزيد الأمور تعقيدا ان اقراض الخاص الذي بدأ يلعب دورا هاما ومتزايدا في التمويل الدولي ، قد نصب أو أوشك على ذلك في عام ١٩٨٣ . ولا يجب أن يساورنا أدنى شك في أهمية الدور الحقيقي

الذى لعبه الاقراض الخاص في السنوات الأخيرة ، فالكثير من بلدان الجنوب ظلت في وضع مستئثس للغاية كوضع من يحاول السير على الماء ، فهي تقترض لا لتسير قدما ، بل لمجرد أن تتجنب الفرق . وستظل البلدان النامية مدينة في المستقبل المرئي ، فالديون شرط من شروط التنمية ، وبالتالي فان ادارة الديون تصبح على المدى الطويل من أوجه التنمية .

وليست جامايكا معنية عناية خاصة بعرض قائمة من المآسي على هذه الجمعية ولا نعتقد - بالنظر الى الواقع الاقتصادي العسير الراهن - ٣٢ مليونا من العاطلين في البلدان المصنعة - ان هناك أية جدوى من أى توسل . كما أننا لا نعتقد أن من المجدى أن نضيع الوقت في توجيه الاتهامات والانحاء باللوم حول ذنوب الماضي ، سواء كانت تلك الذنوب حقيقية أو متوهمة . فجامايكا توجه كل طاقاتها لتحقيق مردودات تمكنها من دفع قيمة ما تحصل عليه من العالم . اننا دولة صغيرة وشعبنا جسور ودؤوب . ومع ذلك لا نستطيع أن نتجاهل العقبات التي تعترض طريقنا أو نستهيى بها . كما أننا لا نستطيع أن نخفل الحقيقة الماثلة في أن الحاجة ماسة لاتخاذ تدابير جريئة لاصلاح النظام الاقتصادي الدولي مساعدة للنمو الاقتصادي والتنمية في بلدان كبلادى .

ولأضرب مثلاً : نحن في جامايكا قد نفذنا برنامجا من المواءمة الهيكلية يهدف - من بين جملة أمور - الى ايجاد اقتصاد أقدر على التنافس دوليا . ومن الأوجه الهامة لذلك البرنامج تحويل نشاط قطاع الصناعة التحويلية من الانتاج للاستعاضة عن الواردات الى الانتاج ذى التوجه التصديرى ، واعادة تنشيط القطاع الزراعي . ونحن جادون بالفعل في القيام بتعديلات هيكلية في اقتصادنا ، وضون الاستقرار المالي عن طريق الادارة الرشيدة ، لكن نمونا الاقتصادي يتطلب توسعا سريعا ومستمرا للتجارة الدولية واحياء مردوداتنا من العملات الأجنبية .

ولا يسعنا لذلك الا أن نشعر ببالغ القلق لأنه لكون التجارة العالمية انخفضت نسبة ٢ في المائة في سنة ١٩٨٢ ، بينما كان حجمها يزداد منذ عقد واحد فقط ، أى في ١٩٧٣ بنسبة ١٢٥ في المائة . كما أنه ما يقلقنا أيضا أن أسعار التصدير لسلع البلدان النامية الأساسية انخفضت بنسبة ٢٥ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ بل وان قيمة الوحدة لبعض الصادرات الزراعية مثل السكر انخفضت بحوالي ٣٥ في المائة أو أكثر في سنة ١٩٨٢ . وبينما توجد بعض الدلائل على تباطؤ ذلك الاتجاه واحتمال انعكاس مساره ، فان الموجات الصدمية المترتبة على انخفاض أسعار السلع الأساسية مازالت محسوسة في اقتصادياتنا .

هذه هي بعض الحقائق الباردة والمزعجة من واقع الاقتصاد الدولي . واذ ما لاحظنا ، فضلا عن ذلك ، أن الاقراض الخاص كاد ينضب تماما ، وان المساعدة الرسمية الانمائية مازالت أقل بكثير من أن تفي بالقدر الذي تتطلبه الأهداف والاحتياجات ، وأن المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف تصادف صعوبات جمة في زيادة وتجديد مواردها ، وأن حصول البلدان النامية على تلك الموارد يجعل أكثر صعوبة ، وأنه لم تتحقق زيادة صافية في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٨٢ ، وأخيرا عندما نتأمل التناوب المحتوم ، في وقت بعينة بين التقشف الزائد والاستقرار السياسي والاجتماعي ، نشعر بالدهشة والحيرة لكون بعض أعضاء المجتمع الدولي لا يقدرّون حق التقدير الأبعاد والآثار التي يمكن أن تترتب على استمرار الأزمة الحالية بالنسبة لاقتصاد عالمي ستمته الرئيسية التكافل ، وبالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

وتدرك جامايكا أن هناك شعورا متزايدا بأن شكلا ما من أشكال الانتعاش في طريقه الى بلدان الشمال ، ونحن نرحب بتلك البوادر مهما كانت ضعيفة ومهما صعب استظهارها وتفسيرها في الوقت الحاضر . ومع ذلك فان الذي نخشاه بحق هو أن

تتعطل قاطرة الانتعاش على قضبانها أو ألا تكون من القوة التي تمكنها من جر البلدان النامية والعالم خارج أخطر انكماش مر العالم به خلال الأعوام الخمسين الماضية . وبالتالي فأننا نتساءل : لماذا نراهن بكل شيء على احتمال أن يقع الانتعاش ؟ لماذا نراهن بمستويات معيشة الشعوب ، واستقرار البلدان السياسي والاقتصادي ؟ لماذا لا نعمل فوراً وبطريقة متصفة بالتصميم لنؤمن حدوث انتعاش واسع النطاق ومستمر عن طريق دعم متواز وجسور للمؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف ، وتدابير اصلاح ملموسة غفسي بالاحتياجات الحيوية والملحة للبلدان النامية ؟

ان كلا من قمة عدم الانحياز السابعة وبرنامج بوينس ايرس تضمنتا اقتراحات ذات صلة ، منبئية على أسس سليمة ، لمواجهة المشكلة المزمنة للانتعاش الاقتصادي العالمي والتنمية العالمية . ان التقدم المحدود الذي تسنى احرازه في الأونكتاد السادس لا ينبغي أن يقعد البلدان النامية عن مواصلة مساعيها على درب تلك المقترحات الهامة . وفي هذا السياق أود أن أؤكد أن جامايكا ترى أنه من الحيوى أن يقوم كل من صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بدور أكبر في تقديم القروض وتوفير الضمانات بما يتيح للمقرضين في القطاع الخاص أن يقدموا ائتمانا أطول أجلا للبلدان النامية ويقتضي ذلك زيادة موارد تلك المؤسسات باعتبار ذلك أمراً ذا أولوية هامة . ونأمل بالتالي أن تصبح زيادة الحصص المقررة بموجب الاستعراض العام الثامن لصندوق النقد الدولي سارية المفعول في أقرب وقت ممكن ، وقبل نهاية عام ١٩٨٣ . ونؤمن تماماً بضرورة تحقيق تخصيص اضافي ملحوظ لحقوق السحب الخاصة كوسيلة سريعة لتنشيط النمو في سيولة النظام الدولي . فذلك ، متى وقع ، سيجتبع التوسع في الموارد الائتمانية لتمويل التجارة والانتاج . ولا تعتقد جامايكا ، تأكيداً أن ذلك يمكن أن يؤدي الى التضخم اذا ما أدير بطريقة رشيدة .

وأخيرا نرحب بالاهتمام المتزايد من جانب المجتمع الدولي باتخاذ اجراء بالنسبة لبعض هذه المسائل ، كما تبين ، بصفة خاصة ، من مختلف المقترحات الاخيرة بعقد مؤتمر دولي في مجال النقد والتمويل .

ويأمل وفد بلادي ان يتحقق تقدم بشأن مسألة بدء مفاوضات عالمية في هذه الدورة للجمعية العامة وان المسائل المتصلة بالنقد والتمويل ، والتجارة الدولية ، والسلع الاساسية ، والطاقة وتمويل التنمية ، التي ستتناولها تلك المناقشات كلها مسائل طويلة الامد وهيكلية ولن تختفي مع بداية الانتعاش الاقتصادي .

وبينما نناشد الشمال الاعتراف بحقيقة التكافل الاقتصادي ، فان المصلحة الذاتية والثبات على المبدأ تقتضي ان تضاعف البلدان النامية جهودها لتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها . وبهذه الروح ظللنا نجتمع سويا في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، لنجد سبل تخفيف عبء الانكماش عن اقتصادياتنا . لكن العمل على المستوى الاقليمي او فيما بين البلدان النامية ككل لا يمكن الا ان يكون مكملا للجهود الدولية ، لا بد يلا لها وحقائق الانكماش تؤكد هذه الحقيقة الهامة . فنحن نذكر ان التجارة فيما بين البلدان النامية خلال السبعينات زادت على نحو اسرع من زيادة تجارتها الاجمالية . الا ان التجارة فيما بين البلدان النامية أخذت تنكمش ، خلال السنتين الماضيتين ، تبعا لازدياد حدة الانكماش العالمي ، بأسرع من التجارة الاجمالية . ولا حاجة بي ان اضيف اكثر من القول بأن حوالي ثلث أعضاء مجموعة ال ٧٧ يعمل الآن في ظل شكل او آخر من برامج صندوق النقد الدولي .

واذا كان هناك ما يسمى بالمسؤولية التاريخية فلتعين اذن ان على المجتمع الدولي وخاصة تلك البلدان التي تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي اكبر ان يعمل الان ليؤمن أن تصبح الظروف الدولية أكثر ملائمة والمؤسسات أكثر فعالية لمعالجة المشكلات العالمية وإشاعة الثقة في تعددية الأطراف .

ومن المجالات التي تشتد فيها الحاجة الى مثل هذا الجهد ، مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح . ان سباق التسلح يشكل عبئا هائلا على كاهل اقتصاد العالم وتشير التقديرات الموثوق بها الى أن الانفاق السنوى على الاسلحة بلغ الآن رقما مهولا هو ٨٠٠ بليون دولار . وتستخدم هذه البلايين في الحصول على اجهزة جديدة من منظومات الاسلحة النووية ذات اجهزة الكترونية بالغة التطور قادرة على تدوير العالم عدة مرات . ان الحاجة الملحة اليوم تتمثل في المزيد من تقييد التطوير التكنولوجي للأسلحة النووية . وقد باتت اتفاقية الحظر الشامل على التجارب التي ظلت الهدف الاول لجهود نزع السلاح لما يزيد عن عقدين ، أكثر ضرورة والحاحا اليوم كخطوة أولى في عملية نزع السلاح النووي . والى أن يأتي الوقت الذي تبرم فيه اتفاقيات في ذلك المجال ، تؤيد جامايكا ، كاجراء مؤقت اعتماد موراتوريوم بوقف اجراء التجارب النووية ويجمد انتاج المزيد من الاسلحة النووية .

ولا يمكننا مع ذلك ان نتجاهل الاسلحة التقليدية ، وهي من المكونات الهامة لسباق التسلح والتسبب في كل القتل والتدمير الذي تعاني منه البلدان في النزاعات المعاصرة وتنعكس اهمية الاسلحة التقليدية ، بنفس القدر في النمو المطرد والكبير في تجارة الاسلحة . وينبغي ان يكون من الواضح لجميع الامم ان تكديس الاسلحة لا يمكن ان يحقق الأمن الحقيقي وأن تحدى التنمية ورفاهية شعوبنا يجب أن يحظى بالأولوية القصوى في استخدام موارد العالم .

وفي الشرق الاوسط يتجه الاهتمام الدولي الى المأساة متلاحقة الفصول في لبنان . هناك وضع معقد للغاية من الانقسامات الداخلية والوجود الاجنبي مع عمليات ربط متشابكة تسهم في استمرار القتال . وهناك امكانية خطيرة لاندلاع نزاع أوسع . ونحن نرحب بوقف اطلاق النار الاخير ونأمل مخلصين ان يوفر فرصة للطرف المعنوية لتحل خلافاتها من خلال المناقشة البناءة . ويجب ان تحظى حكومة لبنان بالدعم التام من المجتمع الدولي ، ان كان لها ان تحقق مصالحه وطنية حقيقية

وتستعيد وحدة البلاد وسلامتها الإقليمية . والشروط المسبقة الفورية لتحقيق تلك الاهداف هي بلا جدال وقف كل قتال في البلاد والانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الاجنبية الموجودة بغير طلب صريح من حكومة لبنان على الاراضي اللبنانية .

وفي الوقت ذاته لا يجب اغفال الجذور العميقة لأزمات الشرق الأوسط وينبغي أن يظل السعي الى حل دائم وعادل مسألة ذات اولوية قصوى في جدول الاعمال الدولي . ولا تزال جامايكا تعتقد أن القضية الفلسطينية هي لب المشكلة في تلك المنطقة ، ومن الضروري ايجاد حل عادل اذا كنا نبغي ان يسود السلام . ومن الضروري كذلك وضع حد لنظام الاحتلال الاجنبي ومطالبة اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ حرب عام ١٩٦٧ . وقد تم التأكيد على هذه العناصر مؤخرا في المؤتمر الدولي بشأن قضية فلسطين ، الذي عقد في آب/اغسطس ، والذي سلط الضوء على القضية التي يجب أن نواجهها ، وهي الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

ان جميع دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، لها حق الوجود داخل حدود معترف بها دوليا .

ويكتسب مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير نفس الاهمية بالنسبة لمشكلات الجنوب الافريقي . فها قد مر عام آخر دون احراز اي تقدم نحو وضع حد للاحتلال غير المشروع لناميبيا وتحقيق آمال شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . ولم تحقق أنشطة مجموعة الاتصال ولا سياسة التواصل البناء اية نتائج تذكر . وكما أوضح تقرير الامين العام ، تسبب اقحام مفهوم الربط ، الذي رفضته جامايكا دائما ، في الاضرار اضرارا لا سبيل الى تقديره بغرض تنفيذ الخطة التي اعتمدت في عام ١٩٧٨ . واعطيت جنوب افريقيا فرصة أخرى لكي تبد وكطرف متعاون بينما تستخدم في نفس الوقت كل

وسيلة للعرقلة والمماطلة . فضلا عن ذلك فان مفهوم الربط قد احدث تفككا في صفوف مجموعة الاتصال الغربية وقلل بالتأكيد من فعاليتها وزعزع وحدة هدفها . ويواصل نظام جنوب افريقيا في اجزاء أخرى من المنطقة تهديد السلم ويظل مصدرا لتفاقم الحالة ، وزعزعة الاستقرار ، والعدوان الذي يستهدف الدول المجاورة ان جنوب افريقيا تستخدم قوتها العسكرية لارهاب جيرانها واخضاعهم لارادتها وجعلهم تابعين لمصالحها . ولا تزال الغالبية المضطهدة داخل جنوب افريقيا نفسها تعاني من استعباد نظام الفصل العنصرى . ان المقترحات الدستورية الجديدة التي يجرى التهليل لها ليست في الواقع الا مجرد تنقيح اخر لنظام السيطرة البيضاء .

وفي كل ذلك ، يجب على المجتمع الدولي أن يمارس المزيد من الضغط على جنوب أفريقيا . وسوف تستمر جامايكا في القيام بدورها حتى يتم استئصال النظام البغيض للفصل العنصري .

وفي القارة الآسيوية ، مازال عدد من المشاكل بغير حل . ففي جنوب شرقي آسيا ، أدى التدخل الأجنبي وما ترتب عليه الى صراع مستمر ، هات مصدر للتوتر في العلاقات بين الدول في تلك المنطقة . وفي شمال شرقي آسيا ، مازالت مسألة العلاقات المستقبلية بين الكوريتين بحاجة الى بعض الانتباه . ونعتقد ان هناك حاجة لاجراء حوار بين الجانبين ، وحاجة الى الالتزام بروح المصالحة في تسوية المشاكل بينهما . ونحن نتعاطف مع الأسر المفجوعة ومع حكومة جمهورية كوريا بسبب الاغتيال الوحشي لوزراء الحكومة وغيرهم في رانغون يوم ٩ تشرين الأول / اكتوبر .

وفي غرب آسيا ، نتابع بحزن استمرار الحرب بين ايران والعراق وما يتكبده البلدان في غمارها من ثمن متزايد من الأرواح وتدمير البنى الأساسية الاقتصادية . ونحن نرى أن هناك مجالا لبذل جهود دبلوماسية غير ما بذل قبلا ، يمكن أن تجرى بشكل خاص عن طريق الأمين العام كجزء من جهد مكثف لوضع حد لذلك النزاع .

ولأسباب متباينة ، تشير القلائل في امريكا الوسطى قلنا بالفا لا لى دول المنطقة فحسب ، بل ولدى المجتمع الدولي بأسره . ومن رأينا ، أن عقودا بأكملها بل قرونا من الفقر والظلم الاجتماعي والاهمال والتخلف الاقتصادي ، قد تغاضت نتائجها في الآونة الأخيرة بسبب التدخل الأجنبي في المنطقة . ويعتبر النشاط الدبلوماسي المكثف لمجموعة دول الكونتا دورا جهدا صادقا لوضع حد للقتال والحث على اجراء مفاوضات سلمية بين الأطراف المعنية . وما زالت جهود تلك المجموعة تحظى بتأييد جامايكا الكامل . ويتضمن اعلان كاتكون للسلام وثيقة الأهداف اللذان أصدرتهما المجموعة عناصر هامة ونساعة ستؤدى ، اذا ما وضعت موضع التنفيذ ، الى التغلب على الكثير من الخلافات وتخفيف حدة التوتر في المنطقة . ونلاحظ بصفة خاصة أن الحاجة الى برنامج طويل الأجل للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة ضرورة مراقبة تنفيذ الالتزامات التي صدرت تعهدات بها ، قد أخذت في الاعتبار .

وعندما اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية قانون البحار منذ عام ، فتحت صفحة جديدة من امكانيات التعاون الدولي . وبعد ذلك انجازا باهرا يستحق كل تأييد من جانب المجتمع الدولي . وقد اجتمعت اللجنة التحضيرية المكلفة بمسؤولية تنفيذ الاتفاقية مرتين خلال هذا العام . وبالرغم من أن البدء في احراز التقدم كان بطيئا ، فان جامايكا مطمئنة الى أن الأرضية الاجرائية قد أرسيت بما يتيح احراز تقدم في أعمال اللجنة المضمونة خلال العام المقبل . ونحن نحث جميع الدول على دعم تلك الاتفاقية من خلال التوقيع والتصديق عليها في وقت مبكر ، والمشاركة النشطة في العمل الهام الذي تقوم به اللجنة التحضيرية .

لقد أيدت جامايكا باستمرار أنشطة الأمم المتحدة من أجل النهوض بحقوق الانسان في جميع أنحاء العالم . ان عملية استئصال التفرقة ضد المجموعات المحرومة من المزايا بشكل تقليدي قد قطعت شوطا بعيدا وصفت خاصة في مجال القضاء على التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة وحماية حقوق المسنين والأطفال والمعوقين . وتتوقع أن تكمل جهود الأمم المتحدة بالنجاح في معرض وضعها ترتيبات أخرى لحماية حقوق المجموعات الأخرى كالعمال المهاجرين .

وعلى جبهة أوسع ، نعرف جميعا أن انتهاك حقوق الانسان مازال يمارس في أنحاء كثيرة من العالم . ونجد أنفسنا مواجهين في أحيان كثيرة بتقارير عن الاعدامات المعجلة بغير محاكمة والتعذيب واختفاء الأشخاص ، والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية الأساسية . وهذا وضع لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح ازاءه . ان الحفاظ على الكرامة الانسانية والمساواة الطبيعية لجميع بني البشر شرط لا غنى عنه لتعزيز السلم والأمن الدوليين .

وتقع المسؤولية الأساسية عن تعزيز ومون الحقوق الانسانية ، كما هو واضح ، ضمن اطار الولاية القانونية الوطنية للدول ذات السيادة . الا أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يسلم بحدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كمبرر للوقوف موقف الشلل من انتهاك الحقوق الانسانية ، وعليه أن يعمل بحزم لمقاومة انتهاكات حقوق الانسان حيثما وقعت .

واذا هذه الخلفية ، مازالت بلادي مؤمنة بأن منظمة الأمم المتحدة يجب أن تتضمن جنباً إلى جنباً لتقصي وقائع انتهاك الحقوق الانسانية ومعالجة ما يقع منها بسرعة . ان انشاء منصب للمفوض العام لحقوق الانسان ، ونحن نؤكد ، يمكن أن يهيئ أداة هامة لمقاومة انتهاكات حقوق الانسان مستقبلاً .

يشير التأمل الجدي والمصلحة الذاتية المستنيرة الى وجوب التعاون وتعاوننا دولياً أوثق والقيام بجهد طموح مشترك . ونحن المستعدين لان نولي ثقتنا لادارة الرشيدة والسياسات السليمة متى وجدت ، والمؤمنين ، بشجاعة شعوبنا وقدراتها الابداعية لا يجب أن تترك التاريخ يصلبنا بغير حراك على ما يقع من فظاعات . فالمسؤولية عن معاناة الانسان ، وعن فقره ، وافتقاره الى الطمأنينة باتت اليوم مسؤوليتنا . ومن المتعين علينا أن نستأمل كل تلك الشرور الآن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥